A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/46/PV.7
3 October 1991

ARABIC

UN DOCUMENT

SEP 14 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد نياكي (نائب الرئيس)	(تنزانيا)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)

- خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث ، رئيس الدولة لمملكة سوازيلند
- خطاب السيد أماتا كابوا ، رئيس جمهورية جزر مارشال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية ، بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2 0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- المناقشة العامة [البند ٩ من جدول الاعمال] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد فايربينين (فنلندا)

السيد بنهيرو (البرتغال)

السيد ناكاياما (اليابان)

- خطاب السيد داتو سري مهاتير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

ألقى كلمة كل من :

السيد كا (السنغال)

- خطاب السيد فضل الحق خاليقار ، رئيس وزراء أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث ، رئيس الدولة لمملكة سوازيلند

الرئيس : تستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب من جلالة الملك مسواتي الثالث ، رئيس الدولة لمملكة سوازيلند .

اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث ، رئيس الدولة لسوازيلند ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحّب في الامم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث ، رئيس الدولة لمملكة سوازيلند ، وأدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية .

الملك مسواتي الثالث (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن غبطتي العظيمة لعودتي الى هنا ، الى مقر الامم المتحدة ، وعن مشاعر الشرف الكبير اذ سنحت لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة . إنني أحمل لكم معي التحيات من افريقيا ، وبصورة خاصة من جلالة الملكة الام (اندلوفوكازي) والامة السوازية بأكملها .

واسمحوا لي أن أعرب لكم ، أيها السيد الرئيس ، عن التهانئ على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وأن سوازيلند على ثقة من أن خبرتكم المشهودة في الشؤون الدولية ومهاراتكم الدبلوماسية البارزة وقدرتكم القيادية الاكيدة ستكفل الخاتمة الناجحة لمداولاتنا حول المسائل الحيوية التي نعالجها في هذه الدورة .

وأتقدم بالتهنئة أيضا لاعضاء مكتب الجمعية العامة على انتخابهم لمناصبهم التي تحتل المركز القيادي لشؤون منظمتنا . والكثير متوقف على قدراتهم ومهاراتهم ، ونحن على ثقة من نجاحهم .

السيد الرئيس ، أود أن أعرب عن امتنان بلادي وشكرها لسلفكم ، السيد غيدو دي ماركو ، الذي أدار ، مع زملائه القديرين ، دفة شؤون منظمتنا بنجاح كبير . ونحن مدينون له بالفعل على مهارته ودبلوماسيته وقيادته .

انني هنا اليوم لأجدد تعهد سوازيلند بالالتزام بميثاق الامم المتحدة ومثلها . لقد بينت أحداث الاثنى عشر شهرا الماضية ، وربما بوضوح أكبر من أي وقت مضى ، قيمة منظمتنا ، ونحن نشعر بالفخر الكبير من جرّاء عضويتنا والتزامنا المستمر بالمثل التي تعلق عليها آمال السلم في عالمنا . إننا نمد يد الصداقة والتهنئة الى الاعضاء الجدد السبعة ، ونرحب بهم في الأسرة الدولية الواحدة حقا .

إن عالمنا يمر بأوقات مضطربة . وإنني أشك فيما اذا كنا شهدنا مثل هذا النشاط العالمي منذ إنشاء منظمتنا قبل ٤٦ سنة . وقد حمل كل حدث جديد بين ثناياه تحديا جديدا لفعالية مبادئنا المرشدة . وأقول فخورا إننا نواجه هذه التحديات بروح الوحدة والتعاون التي قامت الامم المتحدة عليها .

وما من حدث كان على قدر من التأثير على فعاليتنا أكبر من تأثير الحدث الذي واجهناه في الخليج الفارسي في بداية هذا العام . لقد تطلب الوضع عملا سريعا ، ونفذته منظمتنا بأسلوب موحد وتعاوني لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم .

إننا نشهد بزوغ نظام عالمي جديد ، تزداد فيه آمال جميع الشعوب ومثلها وتطلعاتها تقاربا ، ويبشر بالخير للأجيال المقبلة . ولم تكن أوجه النجاح التي حققناها ممكنة لولا القيادة الملهمة لامينا العام ، السيد بيريز دي كوييار . إن المتطلبات الواقعة على هذا الإنسان هائلة اذ أن العالم يتطلع اليه طالبا الارشاد في كل أزمة جديدة . إن سوازيلند تحيي الخصال التي جلبت له هذا النجاح البارز ، ونسأل الله أن يعطيه الحكمة والقوة لمواصلة مساعيه .

ولا يزال هناك الكثير مما يجب انجازه . لقد تابعت سوازيلند باهتمام مسار الاحداث في جميع أنحاء العالم خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . وقد أثنينا على الكثير منها ، ولكن بعضها يثير القلق .

ولقد أشرت فعلا الى الازمة في الخليج الفارسي . ونحن في سوازيلند نشاطر كل البلدان الصغيرة ايمانها بالمبادئ التي تتهددها تلك الحالة . وقد قدمنا دعمنا الكامل للامم المتحدة في عزمها على التوصل الى حل كامل وعاجل لها .

ونحن نثني على الدور الذي قام به جميع أعضاء الائتلاف في التوصل الى إنهاء الازمة بسرعة ونجاح . ونشيد ، بالاضافة الى ذلك ، بالاعمال التي قام بها شعب اسرائيل ، الذي أسهم ضبط النفس الذي تحلى به بقدر كبير في نجاح العملية .

وقد شعرت سوازيلند بأسى شديد للخسائر في الارواح والجرحى في جانبي الصراع . فلنجعل من فقدوا حياتهم مصدر الهام لنا عندما نبذل جهودنا لتحاشي حدوث هذه المجابهات مرة أخرى .

وبطبيعة الحال ، فإن التطورات التي حدثت مؤخرا في الخليج تسبب القلق من جديد . فالالتزامات الواقعة على جميع الاطراف في هذا الامر محددة بجلاء ، وتؤيد سوازيلند الامم المتحدة كل التأييد في عزمها على ضمان عدم تعرض الاقليم لهذه الكوارث مرة أخرى . ولنصلّ أن يسود التعقّل عن طريق الالتزام بقراراتنا .

وفي هذا الصدد نؤيد أيضا الجهود التي تبذل للتوصل الى حل دائم للحالة في الشرق الاوسط بأكمله . وتدعو سوازيلند دائما الى استخدام طاولة المفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية الصراعات . ونحن على ثقة بأن هذا السبيل سيسفر عن حل مقبول لجميع الاطراف .

ولا تزال أوروبا تمثل مركزا جوهريا للاهتمام العالمي . ومن الغريب أنه خلال العامين اللذين انقضيا منذ أن أتيح لي شرف الادلاء ببيان أمام هذه الجمعية أعيد رسم الخريطة السياسية لاوروبا الشرقية .

وتعاني الدول الجديدة من المشاكل الحتمية لتلك المرحلة ومن الايديولوجيات التي أصلحت ، وتتعاطف سوازيلند مع كل من يعاني من ذلك . ويعلمنا التاريخ أنه لا يمكن تحقيق شيء له قيمته بين ليلة وضحاها ودون معاناة ، ونسأل الله أن يمن بالمقدرة على التحمل .

ونحن نشعر بالأسى عندما نشاهد الأحداث العنيفة في يوغوسلافيا ، حيث يسيطر على هذه الأمة التعيسة أقسى أنواع الصراع ، وهو الحرب الأهلية الداخلية . ويجب تشجيع كل الجهود المبذولة لتأييد الحل الحاسم السلمي لمشاكلها . ونحن ننظر قدما الى التوصل الى وقف دائم وفعال لاطلاق النار واستخدام الحوار لاستعادة الاستقرار .

وتشعر سوازيلند بالتشجيع نتيجة للعملية المستمرة لتخفيض الأسلحة وهي العملية التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولا بد أن يكون هدفنا المشترك تخليص العالم من خطر أسلحة التدمير الشامل ، ولهذا فنحن نشيد بالتزام الدولتين بتقديم مثال للدول الاخرى لاتخاذ رأي مماثل .

إن اخفاق المحاولة غير الدستورية للاطاحة بالرئيس السوفياتي قدمت مثلا للتعاون العالمي الذي لم يسبق له مثيل والذي نشهده الآن . والادانة العالمية تقريبا لتدابير بعض من كانوا يحاولون فرض ارادتهم على الأغلبية قد ساعدت على استعادة الاستقرار وبينت قوة الوحدة الدولية .

وتراقب سوازيلند التطورات في شبه الجزيرة الكورية باهتمام كبير وأمل في تسوية مبكرة للنزاعات بين الشمال والجنوب . ولهذا ، فإننا نشيد برئيس جمهورية كوريا الجنوبية وشعبها ونشجعهما في المحاولات التي يبذلانها للحوار ، ونصلي من أجل نجاحهما .

ومهما يكن النجاح الذي تحقق مؤخرا ، وهناك كثير من المبررات التي تدفعنا الى تهنئة أنفسنا في الأمم المتحدة ، فمن الواضح المؤلم أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب انجازه لاصلاح أوجه الخلل الكثيرة الجلية في كل أنحاء العالم .

وبصفتي رئيس دولة افريقيا أشعر بمسؤولية ضخمة في طرح قضية القارة التي انتمي اليها ، نظرا لأن حالتنا لا تزال تتردى ، كما أن الهوة بين الشمال والجنوب تتسع بشكل يثير الانزعاج .

والأرقام متاحة للجميع . فمعدلات نمونا المنخفضة وديوننا الخارجية الضخمة وانتاجنا الضئيل لا تمثل إلّا جزءا من الامور المربكة في افريقيا . كما أن نتائج الحرب والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاجتماعية تعطي مجتمعة صورة قاتمة تماما لمستقبلنا وتهدد بعرقلة رؤيتنا عندما نحاول ايجاد حلول .

وتدركون ، سيدي الرئيس ، إنني أمثل هنا مملكتي ، بالاضافة الى كوني رئيس سلطة منطقة التجارة التفضيلية للجنوب الافريقي الشرقي بما فيها من ١٨ دولة وأكثر من ٢٣٠ مليون نسمة من الاعضاء . وقصة هذه السلطة ومنظمات التعاون الاقليمية الاخرى تحمل في ثناياها سر المستقبل الاقتصادي لقارتنا . فقد أقيمت هذه السلطة نتيجة للرغبة في النهوض بمستويات المعيشة لكل شعوبنا ، ليس عن طريق الاعتماد على صدقات الآخرين ، بل من خلال دمج مواردنا ومواهبنا والتوصل الى حلول نابعة منا لمشاكلنا الاقتصادية .

ويحدونا الأمل في أن يقلل التعاون الاقتصادي الاقليمي الأوثق من اعتمادنا على موارد عالم متقدم النمو له أولويات متغيرة وأهداف جديدة للمساعدة .

وقد طمأنني أن أعلم من زيارة في الآونة الاخيرة لمقر المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل ، وفي اجتماعات مع موظفي البنك الدولي في واشنطن في الاسبوع الماضي ، أنه ، على الاقل في الوقت الحالي ، لا يخطط العالم المتقدم النمو التضحية بمساعدته لافريقيا لصالح متلقي المساعدة الآخرين .

ولكن لكي نحقق الأمن الاقتصادي الحقيقي ، لا بد أن نركز على الدافع الذاتي والاعتماد على النفس وتوفير منطلقات اقتصادية صامدة ودائمة يمكن أن نبني على أساسها لكي نعطي الأجيال القادمة الاستقرار الذي حرمنا منه حتى الآن .

وإننا بلا شك نحتاج الى المساعدة للنجاح ، ولكننا بالدعم الصحيح والالتزام الذي لا يحيد ، سنحقق هذا النجاح . وثمة مثل لنوع المساعدة التي نتطلبها يتجسد في المُثُل التي يقوم عليها برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وعلى رغم التعبير عن حسن النوايا والالتزام الذي أعربت عنه الوفود خلال الدورة الاستثنائية ، لم تتحقق بعد نتائج ايجابية ونحن نتطلع الى رصد التحسينات في هذا البرنامج .

ونحن بطبيعة الحال ندرك أن كسب المعركة الاقتصادية ليس إلاّ جانبا واحدا من جوانب المعركة . فافريقيا لا تزال تعاني اضطرابات اقتصادية وسياسية كبيرة ، تؤخر آثار العديد منها الانتعاش الاقتصادي لقارتنا .

ومن الناحية الايجابية ، نشعر بالغبطة اذ شهدنا حصول ناميبيا على الاستقلال ، ووقف اطلاق النار في أنغولا ، وبدء الحوار بين الأطراف المتناحرة في موزامبيق ، وعملية الاصلاح الجارية في جنوب افريقيا .

إن الحالة في القرن الافريقي وتشاد وليبريا لا تزال تثير القلق ، ولا يسعنا إلاّ أن نصلي للحسم السريع للمشاكل ، ونقدم دعمنا لحلها بالوسائل السلمية .

وتراقب سوازيلند ، بطبيعة الحال ، الأوضاع السائدة في موزامبيق وجنوب افريقيا باهتمام خاص . لقد اشتهر بلدي دائما بكرم الضيافة ، وكنا ولا نزال نتبع باطراد سياسة عدم العدوان وتسوية جميع الخلافات عن طريق الحوار بدلا من المواجهة .

إننا نستضيف حاليا زهاء ٠٠٠ ٧٥ لاجئ هربوا من المشاكل التي تؤثر في البلد المجاور الصديق موزامبيق . وهذا الرقم يمثل نحو ١٠ في المائة من سكاننا ويشكل عبئا واضحا على مواردنا . لذلك نرحب بجميع الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمساعدتنا في مهمتنا ، وبالتأكيد في جميع المجالات الاخرى التي يعمل فيها .

ومن ناحية أخرى لا تزال تعصف بموزامبيق حرب أهلية . ونحن ، اذ نشعر بالتشجيع نتيجة دلائل الحوار بين الاحزاب المتناحرة ، نناشد هذه الهيئة بقوة لتعطي

دعما أكثر فعالية لحل هذه الأزمة . فالعديد من سكان موزامبيق عانوا من الوضع المحزن ، وهذا البلد يستحق مساعدتنا .

وأود أن أسجل دعم سوازيلند لعملية الاصلاح الجارية حاليا في جنوب افريقيا . ونحن مقتنعون بالتزام جميع الأطراف بعملية الاصلاح ، ونقدم تشجيعنا لإنهاء المفاوضات بنجاح ، والخروج بنموذج لجنوب افريقيا جديدة يكون مقبولا لدى الجميع .

إننا لسنا ساذجين الى درجة التصديق أن تلك العملية ستكون سهلة . فنحن نشهد بالفعل المشاكل المتصلة بأي تغيير جذري ، ونشعر بالأسى لمعرفتنا أن هذه المشاكل لن تتلاشى بين عشية وضحاها . ولكننا مقتنعون بالمثل بضرورة التغيير وواثقون من أن شعب جنوب افريقيا سيجد الحلول التي تفي بتطلعات جميع المجموعات وتحقق نهاية دائمة للعنف الذي كان ولا يزال سمة من سمات الحياة هناك لفترة طويلة .

ونحن في المنطقة نتطلع الى المشاركة الكاملة لجنوب افريقيا في مختلف منظمات التعاون لدينا . إن الكثير من نجاح مجموعاتنا الاقتصادية في المستقبل يعتمد على اشتراك البلد ذي النفوذ الأكبر في منطقتنا ؛ والحضور المرحب به لممثلين عن جميع الأطراف في اجتماعاتنا يدل على رغبتهم في المشاركة في المستقبل .

والآن ماذا عن سوازيلند ؟ إن مملكتنا لا تزال تخطو ، بالطريقة السلمية هذه ، على سبيل الاعتدال . ولقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية اقليمية اضافية بقبولنا هذه السنة رئاسة هيئة منطقة التجارة التفضيلية ونيابة رئاسة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . ونحن نلتزم بكل جدية بهاتين المنظمتين القويتين لأنهما تبعثان فينا أفضل الأمل في الاستقرار الاقتصادي في المستقبل .

وعلى رغم أن تقاليدنا وثقافتنا الفريدة تؤثر فينا أبلغ التأثير ، فنحن لا نقف جامدين . إننا ندرك الحاجة الى التغيير وذلك ليس حبا بالتغيير فحسب ، بل للتكيف بما يلائم الظروف المتغيرة وافادة أكثرية شعبنا . إن أولوياتنا للعمل هي صدى لأولويات أي بلد نام ويتصدرها التعليم والصحة والعمالة .

إننا ننعم ببلد جميل ، ونحن مصممون على أن يظل هكذا ، كما نؤيد تمام التأييد مبادرات الامم المتحدة لنشر وعي بيئي أكبر . وقد بدأت الحكومة بالفعل عملية اعلامية تمكن سكان سوازيلند من أن يبدأوا في تقرير ما هو مطلوب منهم ازاء مسؤوليتهم البيئية الجديدة . ويمكنني أن أؤكد لهذه الجمعية أننا سنكون فعّالين لدى مشاركتنا في مؤتمر العام المقبل في البرازيل ، ونشطين في تنفيذنا لاية توصيات تصدر عنه .

واسمحوا لي أن أختم خطابي بتكرار القول إن سوازيلند فخورة بأن تؤكد مجددا التزامها بمثل الامم المتحدة . إن الاحداث الاخيرة تعطينا جميعا سببا وجيها لنسعد بانجازاتنا الجماعية ، وتحثنا على التصدي لبقية المشاكل بقوة وعزم متجددين .

وإنني أشعر شخصيا بالفخر ازاء هذه الفرصة التي سنحت لي لاقدم آراء الشباب ، واقول إنني على ثقة بأن أعمال هذه الجمعية تفيد مستقبل جيلي أيما افادة .

واسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقدير سوازيلند واعجابها بانجازات جميع الذين يعملون في الامم المتحدة بأي صفة كانت ، في الوقت الذي نعاهد بمواصلة ثقتنا في اداء أدوارها العديدة والمتنوعة في العالم ، سعيا لتحقيق هدف السلم والاستقرار والتعاون بين جميع الامم على الصعيد الدولي .

شكرا لكم على انتباهكم وليحرسنا الله جميعا .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى رئيس الدولة لمملكة سوازيلند للخطاب الذي تفضل بالقائه منذ قليل .

اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث ملك سوازيلند الى خارج قاعة الجمعية العامة .

عُلّقت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠ .

خطاب السيد أماتا كابوا ، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب فخامة الرئيس أماتا كابوا ، رئيس جمهورية جزر مارشال .

اصطُحب السيد أماتا كابوا ، رئيس جمهورية جزر مارشال ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية جزر مارشال ، فخامة الرئيس السيد أماتا كابوا ، وبأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس كابوا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أتقدم اليكم سيدي بأحر التهانئ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة . ونحن نثق بأن رئاستكم ستتسم بنجاح عظيم .

ولك يا سيادة الامين العام ، نود أن نعرب عن الاعتبار الاكبر لقيادتكم البارزة والاعجاب بها ، خصوصا أثناء الازمة الاخيرة في الشرق الاوسط ، مما مكنكم من إعادة تحديد دور الامم المتحدة وتعزيزه بوصفها أفضل قوة لحفظ السلام في العالم .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة ، باسم جمهورية جزر مارشال ، لاتقدم بتهانئنا وبأفضل تمنياتنا الى الدول الست الاخرى التي أصبحت أعضاء في الامم المتحدة في دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين هذه .

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية اليوم بوصفي ممثلا لدولة عضو جديد في الامم المتحدة ، هي جمهورية جزر مارشال . فقبل اسبوع رفع علم بلادي خارج هذا الصرح السامي وبذلك ضم الى أعلام الدول الاعضاء الاخرى . لقد شهد الاسبوع الماضي تحقيق أحد أسمى طموحاتي . ولقد استُقبلت بلطف واعتبار شديدين ، وباسمي وباسم دولتي أتقدم للاعضاء بالشكر الجزيل على ذلك . وسنكون ممتنين على الدوام .

لو حاول شخص ما البحث عن جزر مارشال على خرائط العالم الكبيرة لوجدت صعوبة في العثور عليها ، لانها غير مبينة إلاّ على شكل بقع صغيرة . وتمثل هذه البقع ٣٤ جزيرة ارخبيلية ومرجانية ، بارتفاع لا يزيد في متوسطه عن متر واحد ، وتقع في وسط ما يزيد على مليون كيلو متر مربع من المحيط الهادئ . ويبلغ عدد سكان جزر مارشال ٤٥ الفا تقريبا جميعهم احفاد بحارة قدموا في زوارق الكنو عبر بحر مجهول الممالك قبل ٠٠٠ ٢ عام فوجدوا جزرنا واستوطنوها . وفي تلك البيئة النائية المعتدلة المناخ كوّنا دولتنا وطورنا ثقافتنا الفريدة ، التي صمدت امام تجربة الزمان .

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من دول هذه المنظمة ، تعرضت جزر مارشال لقدر كبير من الاحتكاك الاجنبي في القرن التاسع عشر ، مما غير على نحو ما مسار تطور واتجاه امتنا . واثناء القرن الماضي خبرنا مباشرة ويلات الحرب ودفعنا ثمنا باهظا للحفاظ على السلم . فقد حكمنا الآخرون في الوقت الذي كنا فيه نتعلم ونطور هياكل ومؤسسات حكومة ديمقراطية لانفسنا . لقد حافظنا على ثقافتنا وتقاليدنا في الوقت الذي اخذنا فيه بالتطور الاقتصادي لتحسين نوعية حياة شعبنا . وفي النهاية ، إن هذه التناقضات الظاهرة حُلّت بتحويل جزر مارشال من العزلة ومن مجتمع تقليدي من مجتمعات جزر المحيط الهادئ الى دولة امة حديثة تحتل الآن مركزها في هذه المنظمة العالمية القائمة على مبدأ تساوي السيادة بين اعضائها .

دعوني أتوقف هنا لحظة لافعل شيئا اخبرني مستشاري انه يجدر أن تفعله الدول التي تستعيد سيادتها حديثا بعد قرن من الاستعمار : أن امتدح آخر دولة استعمارية قامت على ادارة بلدنا ، وقد حدث أن وضعتها علينا هذه المنظمة . والحقيقة العارية انه ما كان ليتسنى لنا على الاطلاق أن نصل الى ما وصلنا اليه دون مساعدة وتشجيع الدولة الوصية علينا سابقا وصديقتنا الصدوق حاليا في علاقة من المساواة . إنني أشير بالطبع الى الولايات المتحدة الامريكية .

وأود أن أؤكد أن جمهورية جزر مارشال تلتزم بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وتتعهد حكومتي بتصريف شؤونها بوصفها عضوا مسؤولا في هذه المنظمة . ونحن ننضم باخلاص وجدية الى مجتمع الذين يعملون من أجل تعزيز الوفاء العالمي استكمالا للوفاء الوطني .

وقد تابعت جزر مارشال باهتمام كبير الاحداث التي وقعت طوال السنتين الماضيتين . ولئن كنا لم نشارك بشكل مباشر في تلك الاحداث فإننا شعرنا بأثر الاتجاهات العالمية الحالية . وقد يختلف الناس حول المعنى طويل الأجل لهذه الاحداث ، ولكن هناك أمران يبدوان بوضوح تام .

الامر الاول هو ما تصورته الدول الاعضاء المؤسسة للامم المتحدة من أن هناك حاجة ضرورية لأن تمكن الامم المتحدة دول العالم من أن تبحث وتتناول بشكل جماعي قضايا الامن الدولي وبالرغم من أن الخلافات ستستمر فيما بين البلدان الاعضاء في هذا الصدد ، فإن الامم المتحدة دللت أيضا بوضوح أن لديها القدرة والامكانيات اللازمة لحسم المنازعات الدولية وصون السلم العالمي .

والامر الثاني هو أن الامم المتحدة تعد من ناحية التقدم والتطور الاقتصاديين والاجتماعيين المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن تتناول بواقعية هذه القضايا على نطاق عالمي . إن الخلافات الكبيرة بين الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة - سواء أكانوا كبارا أو صغارا ، أغنياء أو فقراء - لا يمكن التوفيق بينها أو تنسيقها إلّا من خلال الامم المتحدة ذاتها .

وربما كانت هذه النقطة الثانية حول دور الامم المتحدة هي التي ستشكل أكبر تحد في المستقبل . لقد كان التحدي الرئيسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الامم المتحدة هو معالجة القضايا المتعلقة بالمنازعات الدولية والامن والسياسة ، وهي مشاكل كانت ترتبط بما يسمى بالحرب الباردة وإنهاء الاستعمار وظهور الدول القومية الجديدة وتنجم عنها . ومما لا ريب فيه أن الكثير من هذه القضايا ستستمر الحاجة الى الاهتمام بها ، وأن الامم المتحدة ستضطلع بالدور الرئيسي في وضع

الاسس الضرورية لصون السلم والتوافق العالميين . وفي رأي جزر مارشال أنه قد آن الاوان لان تولي الامم المتحدة المزيد من الاعتراف والاهتمام بشكل أشمل بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أمم العالم .

وفي حين أن قضايا الامن الدولي ترتبط لا محالة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، فإن نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان هي التي تعد في نهاية الامر أهم قضية أساسية تواجه أمم العالم وهذه المنظمة . ومما يتسق مع البرامج والسياسات الوطنية أن الشعوب في حاجة الى أن تتاح لها الفرصة والحرية اللازمتان لان تطور نفسها . ولا محالة من أن جهودها التي لا يعوقها عائق ستؤدي الى التقدم والتطور المنشودين لأممها .

ويمثل الاعتراف بهذه المهمة البالغة الاهمية للجميع والتصدي لها السبيل الوحيد الذي يستطيع العالم أن يجد فيه السلم الدائم والثابت . ونحن نسلّم بأن هذا هو أكبر تحد يواجه الامم المتحدة . وتأمل جزر مارشال وترغب باخلاص في أن ترى الامم المتحدة قادرة ، بالتفاني والعمل الشاق ، على توفير الاطار الضروري الذي يستطيع الإنسان بموجبه أن يحسن حالته بحق .

إن هذا تحد صعب ، ولكنه لا يستعصي على الحل . إلّا أنه ينبغي لنا أن نبدأ عملية التصدي له على المستوى الفردي . وفي هذا الصدد أتذكر قصيدة لمؤلف غير معروف لي جاء فيها ما يلي :

"إن وجد صلاح في القلب
وجد جمال في الطبع
وإن وجد جمال في الطبع
وجد وئام في المنزل
وإن وجد وئام في المنزل
وجد نظام في الامة
وإن وجد نظام في الامة
وجد سلام في العالم" .

ومن القضايا الاساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولوجودنا ذاته أيضا قضية البيئة .

وتعد مشكلة ارتفاع درجة حرارة العالم ، أو ما يسمى بأثر الاحتباس الحراري ، من أخطر هذه القضايا . وكما ذكرت في موضع سابق تعتبر جزر مارشال من البلدان التي تضم جزرا مرجانية منخفضة تماما وسط المحيط الهادئ . ومن نافلة القول إن نتائج ارتفاع درجة حرارة الجو يمكن أن تكون مفجعة تماما لنا وللبلدان الاخرى التي لها موقع مماثل . وعلى ذلك سندلي بالملاحظات التالية :

أولا ، يختلف العلماء في جميع أنحاء العالم حول مدى ضخامة المشكلة برمتها . ويتنبأ البعض بحدوث تدهور كبير في الجو ينجم عنه ارتفاع كبير في منسوب المياه في البحار في غضون السنوات القليلة المقبلة ، بينما يرى آخرون أن آثار ارتفاع درجة حرارة الجو لن تكون كبيرة في المستقبل المنظور . ويعد الافتقار الى توافق في الآراء حول هذا الموضوع من الامور المزعجة جدا . وهو يضعنا في ورطة تجعلنا لا نعرف ما قد يخبئه القدر لنا .

ثانيا ، لا يمكن لبلد من أصغر البلدان المعزولة في العالم أن يفعل شيئا يذكر إن أمكن أن يفعل شيئا بالمرة ، لتخفيف حدة هذه المشكلة سوى مواصلة اثارتها في المجتمع الدولي .

وتدرك جزر مارشال أوجه عدم اليقين في هذه المسألة فضلا عن القضايا الشائكة التي يتعين حسمها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الامم المتحدة في الآونة الاخيرة حول هذا الموضوع ونؤيدها تأييدا تاما . ويحدونا الامل في أن يتم التوصل من خلال جهود الامم المتحدة الى توافق في الآراء فيما يتعلق بتحديد حجم هذه المشكلة واختيار مسار العمل الملائم لعلاج آثار ارتفاع درجة حرارة العالم أو تخفيف حدتها على الاقل .

وتدرك جمهورية جزر مارشال تماما الاهمية الكبيرة لتوفير نظام تعليمي سليم لشعبها ، وقد التزمنا بتخصيص قدر كبير من مواردنا المحدودة لتعليم شعبنا . إلا

أننا نشعر أيضا بقلق بالغ ازاء مستوى التعليم في مدارسنا . إننا بحاجة الى مدارس أفضل ولكننا مجبرون بشدة على تطوير هذه المدارس بمواردنا الوطنية المحدودة .

ومع ذلك نرى أن عملية إنشاء مدارس أفضل واتخاذ بداية أفضل في الحياة يمكن أن تتحقق في جزرنا من خلال نشر التعليم في المستقبل .

وعندما أتحول بأفكاري إلى الوطن أرى طفلا حافي القدمين يجلس على مقعد خشبي أو ربما على التراب في مدرسة ليس فيها إلا فصلا واحدا في جزيرة نائية . إن هذا الطفل بحاجة إلى أن يتسلح بالمعرفة اللازمة لان يكون مجديا لامته والعالم على حد سواء . وفي هذا السياق ، يمكن أن نجد في التعليم العديد من الحلول للعديد من المشاكل التي تواجهنا .

وإنني إذ أرسم صورة هذا الطفل في ذهني أفكّر في مقولة "جبيلبيلين كي اجوكان" القديمة الموجودة على شعارنا القومي والتي تنطوي على فكرة أن الطفل مورد وطني تماما كشجرة جوز هند أخرجت شطأها . فكلاهما يحتاج إلى من يرعاه وهو ينمو . وكل جيل يزيد الارض خصبا للجيل الذي يليه . وإذا بلغ نمو الاطفال والاشجار درجة مثلى ولّد الاطفال والاشجار ثمارا تعزز وتؤازر المجتمع والامة وفي النهاية العالم أجمع .

أعتقد أن هذا التعبير المجازي ذو صلة بمفهوم إضفاء الطابع العالمي على التعليم . وحيث أن التعليم في جميع أنحاء العالم يتم في سياق تشاطر وزيادة المعرفة والمعلومات والمعتقدات بين شعوب العالم ، فإننا بدورنا سنحدد الإطار الضروري لتعليم الأجيال المقبلة عن طريق تعزيز تطوير القدرات الفردية ونوعية الحياة . فضلا عن ذلك ، سنكون أكثر وعيا بسماتنا المشتركة والفروق القائمة بيننا من أجل صون السلم والنظام العالميين على نحو أفضل دون اللجوء إلى استخدام القوة .

إننا نرى أن التعليم ينطوي على أمل مشرق في مفهوم القرية العالمية . وبإمكان وسائل الاتصال المحسنة أن تجعل مدرسة صغيرة في منطقة نائية حَرما لجامعة عالمية تستخدم التكنولوجيا القائمة لتوفير التعليم عن بعد . وبإمكان الطلاب أن يطرحوا الاسئلة ويتلقوا الاجوبة ويناقشوا المسائل عبر القارات والمحيطات . إننا نعتقد أن التعاون في إطار الامم المتحدة سيلعب دورا حيويا في تحويل هذا الحلم إلى حقيقة ملموسة في عصرنا .

لقد أشرت فيما سبق إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أكبر تحد تواجهه الامم المتحدة الآن وستظل تواجهه في السنوات المقبلة . وبالنسبة لمسائل

التنمية الاقتصادية والتجارة ، فإننا نلاحظ الفروق والاختلافات الهائلة القائمة بين أمم العالم .

وإن جزر مارشال ، بوصفها دولة نامية صغيرة جدا ، تدرك المبادرات التي طرحت بالنسبة لمسائل الاقتصاد والتجارة والتطورات التي جرت فيها في الآونة الاخيرة في إطار جدول أعمالنا المتعلق بتنميتنا الوطنية .

إن تحقيق الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء يعد مهمة شاقة وتحديا مستمرا للبشرية جمعاء . وقد أحبطت أوجه كثيرة من التقدم الاقتصادي في العالم بسبب الاضطرابات السياسية والحواجز اللامعقولة التي تؤدي أحيانا كثيرة إلى انحراف مسارات العمل والتفاعل فيما بين الأمم . ويحدونا الامل في أن تتمخض مفاوضات جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة عن نتائج مثمرة وناجحة .

إن السلم والأمن الدائمين بين الأمم من أهم الاسس لإحراز تقدم اقتصادي في العالم . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نعزو الجزء الأكبر من هذا الإنجاز إلى الأمم المتحدة لأنها حققت السلم والأمن الضروريين لتهيئة بيئة أفضل للتقدم الاقتصادي .

لقد أحرزت دول العالم منذ الحرب العالمية الثانية تقدما ملحوظا بفضل الخبرة والمعرفة في التكنولوجيات والاستراتيجيات الاقتصادية . واليوم نلاحظ تكافلا أكبر بين دول العالم في المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية . ونحن نرى أن ظهور كتل اقتصادية اقليمية مؤشر على اتجاه جديد تزداد إمكانياته بزيادة التعاون الدولي ، وهو اتجاه تطبق فيه مفاهيم واستراتيجيات اقتصادية جديدة لإحراز تقدم اقتصادي أكبر يستند إلى أسس سليمة في جميع مناطق العالم . ونأمل أن تمهد مشاركة جميع الدول على نحو كامل وناجح في مختلف الكتل الاقتصادية الاقليمية الطريق أمام إقامة نظام اقتصادي عالمي موحّد وجديد .

إن جزر مارشال تتخذ خطوات أساسية بالنسبة لها وقد تستفيد منها دول أخرى في مجال التنمية الاقتصادية . وفي الوقت الذي ينمو فيه اقتصادنا نأمل أن يكون بمقدور

أمتنا الصغيرة أن تصبح جزءا من هذا الاتجاه باتباع "الاسلوب السلمي" الذي يعني أن ما من أمة ستبقى بمعزل عنه .

أخيرا ، أود أن أتناول بإيجاز مسألة الاحداث العالمية الجارية في إطار ما يسمّى بظهور نظام عالمي جديد وخاصة من وجهة نظر دولة صغيرة جدا مثل جزر مارشال .

وحيث أننا نسعى إلى تحديد مغزى الاحداث العالمية الاخيرة في إطار الاتجاهات التاريخية ، لا بد أن نبدأ بالاعتراف بأن العالم لم يعرف مطلقا سلما كاملا . وإن تاريخ السلم الاقليمي والعالمي ومحاولات إقرار هذا السلم يمثل في الواقع تاريخ البشرية الحافل بالنزاعات والحروب . إن السلم لا يقام إلّا إذا تلاشت الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل أساسا للصراع .

وبقدر ما هنالك نمط ملحوظ في تاريخ النزاعات في العالم فقد كانت معظم هذه النزاعات تقوم على صعيد اقليمي أو فيما بين الدول المتجاورة . فلم تكن القدرة التكنولوجية على المشاركة في صراع عالمي متاحة للبشرية حتى هذا القرن الذي شهدنا فيه اندلاع حربين عظميين تلتهما حرب باردة استندت إلى بناء ترسانات ضخمة والإبقاء عليها كرادع لحفظ السلم في العالم . والآن ، وفي ضوء الاحداث العالمية الاخيرة ، نلاحظ أن احتمال نشوب نزاع عالمي آخر قد تضاءلت نتيجة للمكانة التي تحتلها الأمم المتحدة بوصفها منظمة تعني في المقام الاول بصون السلم في العالم . مع ذلك ، فإننا نشهد في الوقت ذاته بروز نزاعات اقليمية وداخلية من جديد .

هل يعني ذلك أن العالم يرتد إلى الماضي أم أننا نتخطى عتبة عهد جديد ؟ أنا شخصيا أفضل الاعتقاد بالشطر الاخير من السؤال وبأن ما يشهده العالم حاليا فيما يتعلق بالنزاعات يمثل آخر الاضطرابات في عملية التوصل إلى سلم عالمي دائم وحقيقي .

شهدنا على امتداد السنوات القلائل الماضية أحداثا مثيرة غيرت ، بشكل جوهري ، صورة العالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمادية . وتضعنا هذه التغيرات في مواجهة التحدي المتمثل في إعادة النظر في القوانين والمؤسسات والقيم التي كانت تحكم علاقات الشعوب والأمم ، وتتيح لنا هذه التغيرات الفرصة لإعادة النظر تلك . وانطلاقا من هذه الروح نطرح بعض الأفكار بشأن ما يشار إليه حاليا بأنه النظام العالمي الجديد .

إن إنشاء الأمم المتحدة منذ زهاء ٤٦ عاما وما كان يحددها من رؤية لعهد جديد يسوده السلم وحقوق الإنسان والتعاون الدولي ، حملا لشعوب العالم آمالا ووعودا كبيرة . ولقد أسهمت الأمم المتحدة حقا في تحقيق التعاون الدولي والاحترام المتبادل والتفاهم فيما بين شعوب وأمم العالم على نحو لم يسبق له مثيل .

بيد أنه بدأ يتضح بصورة متزايدة أن الآلية والعمليات الدولية المتاحة في حاجة إلى التدعيم القوي كي يتسنى لها كفالة السلم والأمن في العالم والتصدي للقضايا العالمية المستجدة .

وستتطلب الحلول طويلة الأجل للقضايا العديدة التي يواجهها العالم رؤية جديدة وشاملة للمجتمع العالمي يدعمها نظام جديد من القيم . ولا تعني هذه الرؤية التخلي عن الولاءات الشرعية أو طمس التنوع الثقافي أو إلغاء الاستقلال الوطني . إنها تدعو إلى ولاء أوسع نطاقا وإلى قدر من الطموح أكبر من ذلك الذي شحذ حتى الآن الجهود الإنسانية . إنها تتطلب بوضوح إخضاع النبضات والاحتياجات والمصالح الوطنية للمطالب الحتمية بإقامة عالم موحد يسوده السلم والرخاء .

وأود مرة أخرى أن أعرب باسم جمهورية جزر مارشال عن خالص الشكر والامتنان بمناسبة انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة . وإننا لنتطلع إلى العمل معكم جميعا ، ومع موظفي الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة .

وإنه لشرف أن يخدم بلدي بوصفه عضوا عاملا في الأمم المتحدة يشارك مشاركة كاملة في السعي إلى بلوغ أهداف المنظمة والتصدي لتحديات المستقبل .

مرة أخرى ، "كومول تاتا" . شكرا جزيلا .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية جزر مارشال للخطاب الذي تفضل بإلقائه منذ قليل .

اصطُحب السيد اياماتا كابوا رئيس جمهورية جزر مارشال إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فايرينين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري ، سيدي الرئيس ، أن أراكم تترأسون مداولاتنا . وإنني لعلى ثقة من أن دورة الجمعية العامة هذه ستسير في ظل قيادتكم القديرة بيسر ونجاح .

ومما يدعو إلى الغبطة ملاحظة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الامم المتحدة . وإنني لارحب باسم حكومتي حار الترحيب بجمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ودولة ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال وكذا بجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

وتحيي فنلندا بوجه خاص عضوية دول البلطيق ، المجاورة لنا التي أعدنا العلاقات بها وبدأنا تعاونا وثيقا .

إن استعادة دول البلطيق لمكانتها الصحيحة بين الامم المستقلة تعكس التغير العميق الذي نشهده حاليا . وحتى الآن ، تتبدى النتائج المذهلة المترتبة على التغيير أكثر ما تتبدى في أوروبا . بيد أنه تغيير عالمي النطاق تمتد آثاره إلى جميع الانحاء . فالعالم المنقسم على نفسه الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية بدأ يفسح المجال الآن لنظام جديد .

فلقد أرسيت هياكل القوى القديمة على أساس نتيجة الحرب والقوة العسكرية لكل بلد . ثم أنشئت الامم المتحدة لتدارك أسباب أي حروب مقبلة . إلا أن الخصومة بين الشرق والغرب سرعان ما بدأت تنمو . وأقيمت الاحلاف العسكرية . وتطور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى دولتين عسكريتين عظميين . وامتد الصراع على

النفوذ بين الشرق والغرب فشمل جميع أنحاء العالم وتغلغل في جميع الأزمات الاقليمية الكبرى باعتباره جزءا أساسيا فيها .

وجنبا إلى جنب مع العداوات العسكرية وسباق التسلح ، تنافست الأمم في الميدانين الاقتصادي والتكنولوجي . وقد تغيرت طبيعة هذه المنافسة تغيرا مشهودا خلال العقود القلائل الماضية . فانتقلنا إلى عهد التكنولوجيا بالغة التطور والتكامل العالمي ، مما أفضى إلى تكافل متعاظم بين الأمم ولكنه زاد أيضا من الخلافات . ذلك أن الأمم القوية اقتصاديا وتكنولوجيا تملك القدرة على أن تصبح أكثر تقدما وهنا مكمن نفوذها الدولي .

وقد دخل النظام العالمي القديم في ذمة التاريخ ، ويأخذ نظام جديد في الظهور . وأدى ذلك الحال إلى تحوّل أوروبا من المجابهة إلى التعاون ويجري حاليا إقامة بناء أوروبي شامل جديد . ولكي يتسنى مواجهة المنازعات التي تندلع وحماية التغيير السلمي والديمقراطي ، ينبغي تعزيز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . والمبادئ الأساسية التي ينبني عليها مؤتمر الأمن والتعاون مبادئ صلبة ، ولكن آليات عمله وقدراته التشغيلية بحاجة إلى إجراء مزيد من التحسين . ونأمل ونتوقع أن يدرس اجتماعي المتابعة والقمة المزمع عقدهما في العام القادم في هلسنكي أساسا جديدا في هذا الصدد .

ومن المؤسف أن القلاقل السياسية في يوغوسلافيا قد أدت إلى تزايد العنف بما يترتب عليه من عواقب تتمثل في زعزعة استقرار أوروبا بأسرها . وتؤيد فنلندا الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون والمجموعة الأوروبية من أجل إيقاف دائرة العنف والمساعدة على إيجاد تسوية سياسية في يوغوسلافيا . ويعد تأييد الأمم المتحدة لهذه الجهود حيويا أيضا .

وفي أماكن أخرى من العالم ساعدت الحقائق الجديدة على تيسير التوصل إلى تسوية للعديد من المنازعات الاقليمية . فقد تحررت ناميبيا ، والفصل العنصري في سبيله إلى الاختفاء . والنزاعات في أفغانستان وكمبوديا وأمريكا الوسطى والصحراء الغربية بلغت حدها الأخير . بل أن هناك بارقة أمل بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط المعقّدة .

وأفضل مثال على تعزيز دور الأمم المتحدة هو تحرير الكويت واستعادة استقلالها . فقد صمد ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة التحدي العنيف لسلطته . وقام مجلس الأمن بعمل فوري وفعال . وتنخرط الأمم المتحدة بفعالية في تخفيف المعاناة الناجمة عن حرب الخليج ، وينبغي لها أن تستمر في ذلك . ويصدق ذلك على المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات ، وعلى حفظ السلم ، وكذلك على القضاء على ما تبقى

من أسلحة العراق ذات التدمير الشامل . ويظل احترام القانون الدولي والأمن الجماعي الأساس لحماية أمن جميع الدول ، ولا سيما الدول الأصغر .

وإلى جانب هذه الاتجاهات الإيجابية ، ما زالت المشكلات العالمية تنتظر العلاج . فمن ناحية ، ما زالت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية كما هي دون نقصان فالفقر والحاجة يتزايدان . وما برحت آفاق التنمية كئيبة . ومن ناحية أخرى ، تحتاج بلدان أوروبا الشرقية والوسطى التي تناضل على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، واقتصاد السوق إلى الدعم الاقتصادي ويجب أن يمنح لها . ومن ثم ، يتعيَّن على الدول المتقدِّمة النمو أن تساعد في حل هذه المشكلات الخاصة بالتنمية والمنتشرة في العالم كله بروح حقيقية من المشاركة العالمية .

ولقد آن الأوان لحل الصراع القائم بين اقتصاد الإنسان واقتصاد الطبيعة . والمهام التي ينطوي عليها ذلك ليست متعارضة تماما ؛ فتحسين التكنولوجيا في أقل البلدان نموا يمكن أن يساعد على تحقيق المستوى المادي الأعلى للحياة ومجتمع أكثر رشدا من الناحية البيئية معا . غير أن البشرية يتعين عليها أن تواجه الحقيقة : من المحتم أن يفضي الاتجاه السائد حاليا إلى استنفاد الموارد الطبيعية ، وإحداث تغير في المناخ وتدمير الطبيعة على نحو خطير . إننا نهدد رفاهنا ورفاه أبنائنا بالأخطار . وإذا ما ظل الاتجاه الحالي سائرا في طريقه ، فإن وجود البشرية ذاته سيكون موضع تساؤل .

وقد يصبح الأثر المركَّب للتدمير البيئي ، والنمو السكاني ، والتغير في المناخ سريعا ولا يمكن عكس اتجاهه أيضا . وليس أمام العالم سوى فسحة قصيرة من الزمن يغير فيها أساليبه . ولهذا ينبغي أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية نقطة فاصلة ، وبداية عملية للتنمية القابلة للاستمرار بيئيا . وتأمل حكومتي أن تختتم المفاوضات الدائرة بشأن إبرام اتفاقيات ذات إطار عالمي حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي في وقت انعقاد المؤتمر . وهناك عملية أخرى للمفاوضات

العالمية نأمل أن يبدأها المؤتمر ألا وهي وضع اتفاقية إطارية بشأن الحراجة . إن معيشة بلادي مستمدة إلى حد بعيد من الحراجة وموارد الاحراج . والغابات تنمو ببطء ، ولكنها يمكن أن تتبدد بسرعة . وعندما أؤكد على أهمية الاحراج في إدارة الموارد العالمية فإنني أتكلم من واقع الخبرة والاقتناع .

وهناك علاج وحيد لكثير من المشكلات البيئية : ألا وهو الحراجة واستعادة الاحراج . فالاحراج توفر أخشاب الوقود . وهي تمنع التصحُّر والفيضانات والتحات . وتحمي الأرض الزراعية وتوفر الحماية للحياة النباتية والحيوانية . وهي تخفف من شدة التغيرات الشديدة في المناخ وتبطئ من معدل حدوث التغيرات الأكثر دوما . وفضلا عن ذلك فإن الاحراج تمتص ثاني أكسيد الكربون .

وكل هذه الشواغل البيئية والإنمائية ، التي ظهرت إبان العقود الأخيرة ، تشكل تحديا هائلا للبشرية . ولكي يتسنى لنا التصدي لتلك التحديات ، يتعين علينا أن نستعيد اليوم الحس بالتضامن والمسؤولية المشتركة الذي كان ملهما لميلاد الدول القومية . وعلينا أن ندمج البعد العالمي الجديد في نظمنا السياسية . إن العالم بحاجة إلى بناء عالمي جديد يتيح التفاعل الإنساني ، واتخاذ القرارات والتعاون . وينبغي أن يأخذ هذا البناء العالمي الجديد في حسبانه الحقائق الجديدة . ويجب أن تتحمل الدول المسؤولية عن البيئة والتنمية بحسب نصيبها من القوة والثروة ، وينبغي لأقوى الدول اقتصاديا ، التي تستفيد أكثر من غيرها من التكامل في أرجاء العالم ، أن تتحمل المسؤولية الاساسية عن مساعدة البلدان التي تفتقر إلى الإمكانات الكافية التي تؤهلها للنجاح في هذه المنافسة . وينبغي أن تستند المشاركة في التمويل ، سواء كانت معونة إنمائية أو استثمارات بيئية ، لا على القدرات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي وحدها ، ولكن أيضا إلى فوائض الحساب الجاري للاقتصادات الوطنية . وعلينا ، فضلا عن ذلك ، أن نبحث فيما إذا كانت المشاركة في التمويل من أجل التنمية ستقوم على أساس استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة وعلى ما حاق بالطبيعة من

ضرر . وينبغي للدول التي تستفيد أكثر من غيرها أن تدفع القسط الأكبر من التكاليف المطلوبة .

وعندما نتفكر في هذا البناء الجديد لصنع القرار العالمي علينا أيضا أن نكون مستعدين لإصلاح وتدعيم الهياكل الحالية للتعاون الدولي . وفي هذا الصدد يصبح إصلاح الأمم المتحدة أساسيا* .

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

ولذا ترحب حكومة بلدي بالاقتراح الذي ذكره الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة والذي يدعو إلى استهلال عملية تحليل وتشاور منظمة تنظيما جيدا تستطيع من خلالها الحكومات أن تحدد أولوياتها الرامية إلى تحقيق الاهداف التي تتوخاها للمنظمة .

واسمحوا لي في هذا السياق أن أقول إن تقرير الامين العام دليل آخر على التفكير الواضح السديد الذي اعتادت الدول الاعضاء أن تتوقعه من الامين العام . وقد أضاف الامين العام خلال فترة رئاسته للمنظمة اضافة هائلة إلى فعالية الامم المتحدة ومكانتها .

إن الاصلاحات التي حدثت في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تتطلب نوعا جديدا من تقسيم المسؤوليات . ويمكن تحقيق هذا دون تغيير الطابع الديمقراطي للمنظمة العالمية . ويجب أن يكون الهدف المتوخى في هذا الصدد هو تمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بدور ريادي في ميدان الانشطة الإنمائية . وقد أجرت البلدان النوردية ، واضعة هذا الهدف نصب أعينها ، دراسة معنونة "مشروع البلدان النوردية الخاص بالامم المتحدة" . وتعبّر هذه الدراسة عن رغبة حكوماتنا ، التي تمول ما يقرب من ثلث الانشطة الإنمائية للامم المتحدة ، في زيادة شفافية المنظومة وسرعة استجابتها وشعورها بالمسؤولية .

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية ، يجب القيام على صعيد المنظومة بتوضيح وتعزيز هياكل هذه المساعدة وأساليب تنسيقها داخل الامم المتحدة . ومن أجل تحسين قدرة الامم المتحدة على أن تهب سريعا للتخفيف من وقع الطوارئ الإنسانية والكوارث البيئية ، يجدر في رأيي التعمق في دراسة وبحث مفهوم ما يسمى بخوذ الامم المتحدة الخضراء .

إن قدرة الامم المتحدة على صون وإعادة السلم والامن الدوليين مصدر قلق دائم لفنلندا . فالسعي السري إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل وعمليات النقل الضخمة للاسلحة التقليدية يسببان قلقا متناميا له ما يبرره . وعلى المجتمع الدولي أن يعالج هذين المصدرين من مصادر عدم الاستقرار في الحاضر والمستقبل عن طريق تعزيز

ترتيبات عدم الانتشار واتباع نهج جديدة . ولذا فإن فنلندا تؤيد بقوة زيادة الشفافية في عمليات نقل السلاح على الصعيد الدولي . ومن شأن إنشاء سجل عالمي غير تمييزي لهذه العمليات تحت إدارة الامم المتحدة أن يكون طريقة سليمة وعملية يمكن البدء بها في هذا الصدد .

وقد أيدت فنلندا دوما أنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . وكانت فنلندا منذ فترة طويلة من أكثر البلدان إسهاما بالقوات المخصصة لهذا الغرض . ونحن نؤيد توسيع نطاق أنشطة الامم المتحدة لصيانة السلم بحيث تشمل ميادين جديدة منها الحيلولة دون نشوب الصراعات . ونحن نعلّق أهمية خاصة على زيادة تعزيز دور الامم المتحدة في سياق صنع السلام وانفاذه . غير أن تعزيز دور الامم المتحدة في صيانة السلم يتطلب موارد مالية اضافية . وإنني أرى أن من غير المقبول مطالبة الامم المتحدة بأن تشرع دوما في عمليات جديدة دون أن تكون متيقنة من قيام أعضائها بتمويل هذه العمليات الكامل في الوقت الحسن .

وتعكف البلدان النوردية في الوقت الراهن على دراسة الدور الجديد والاكثر فعالية الذي تضطلع به الامم المتحدة في هذا المجال ، ونحن نشارك مشاركة نشطة في صياغة مقترحات ملموسة في هذا الصدد .

لقد ولدت الامم المتحدة لتمنع الحرب . ومازالت تلك المسؤولية الرئيسية منوطة بالمنظمة . غير أنه كان من المستحيل التنبؤ منذ خمسة عقود بمدى اتساع نطاق المشاكل الإنمائية والبيئية الحالية واللاحقة . فعندما وضع ميثاق الامم المتحدة لم يكن أحد يعرف الدور الذي ستؤديه التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ولا الآثار التي ستخلّفها على الصعيد الدولي . وتتوافر الآن ، والمنظمة تقترب من إكمال عقدها الخامس ، أسباب كافية تسوغ إجراء استعراض شامل للتحديدات التي تواجهها الامم المتحدة ولصلاحية هياكلها وآلياتها ، ومن بينها الميثاق ، للتصدي لتلك التحديات . إننا نحتاج إلى معمار عالمي جديد .

السيد دي ديوس بنهيرو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأن أعرب لكم عن ثقتنا بقدرتكم على كفالة انجاح هذه الدورة السادسة والاربعين . كما نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق السيد غيدو دي ماركو على الطريقة التي نفذ بها ولايته وعلى اسهامه في تحسين أساليب عمل الجمعية العامة .

إن ولاية الامين العام الحالي للمنظمة توشك على الانتهاء . وتود البرتغال أن تنضم إلى جميع من أعربوا عن تقديرهم العميق لتفانيه في أداء واجباته . فقد كان هذا التفاني عنصرا حاسما في حل بضع أزمات وفي تعزيز مصداقية الامم المتحدة بوصفها أداة للسلم .

إن الميثاق صك عالمي النطاق . ولذا فإن انضمام سبعة بلدان جديدة يتسم باهمية خاصة لانه يعزز الطابع التمثيلي لهذا المحفل . وإنني أرحب بالانضمام المتزامن لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ولجمهورية كوريا ، بوصفه بادرة مهمة تنم عن تطلع الشعب الكوري إلى إعادة توحيد وطنه . كما أؤكد على الاهمية الخاصة لانضمام استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، وهي بلدان ظلت ملتزمة بالاستقلال والمؤسسات الديمقراطية طيلة ما يزيد على أربعة عقود من الاحتلال غير الشرعي .

إننا نعيش عصرا من التغير . ونستطيع أن نقول اليوم إننا نشهد حركة عارمة لا ينجو منها حتى المناطق والنظم السياسية التي كانت تبدو مستعصية على التغيير . ولا يخطر على بالي في هذا المقام مثل أفضل من المثل الذي ضربته شعوب الاتحاد السوفياتي التي اضطلعت بدور ريادي في إعادة الديمقراطية والتعددية . وأكرر التأكيد هنا على المواقف التي أعرب عنها صباح اليوم زميلي وزير خارجية هولندا بالنيابة عن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها . إن أعضاء المجموعة الاوروبية سيبذلون كل ما في وسعهم للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، بما فيها ألبانيا ، وفي الجهود الهائلة التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي .

وللأسف أن أوروبا لا يسودها الأمل والتفاؤل وحدهما . فالبرتغال تتابع بقلق كبير التطورات المفجعة التي تشهدها يوغوسلافيا . إن شبح الحرب الأهلية وانبعاث النزعات القومية المتطرفة في منطقة ذات أهمية تاريخية لاستقرار أوروبا قد حملا المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على السعي إلى ايجاد حل تفاوضي للخلافات الداخلية بين شعوب يوغوسلافيا . إننا نعتبر تصعيد العنف أمرا غير مقبول ونناشد جميع المحافل والرأي العام العالمي أن يدعما أي جهود تستهدف الوقف الفوري لاطلاق النار وعقد مفاوضات تستند إلى حسن النية .

تحرص البرتغال دوما في سياستها الخارجية على عدم حياد المجموعة الاوروبية عن التزاماتها تجاه القارات الاخرى . وفي افريقيا ، وهي قارة تربطها بالبرتغال روابط ثقافية وتاريخية ، وقعت تطورات يجب ألا يقف حيالها المجتمع الدولي ساكنا . فالجهود التي يبذلها عدد متزايد من البلدان لاضفاء الطابع الديمقراطي على أنظمته بالاضافة إلى التقدم في ميدان حقوق الإنسان وخلق اقتصادات سوق ، كلها أمور جديرة بالاعتراف الدولي .

وأشير هنا إلى حالتي الرأس الاخضر وسان تومي وبرينسيبي بوصفهما مثالين بارزين لعملية التجديد السياسي . وفي هذا السياق أيضا تحيي البرتغال أمة أنغولا تحية خاصة . فالسلم في أنغولا أصبح الآن أمرا واقعا له قيمته ، والانتخابات العامة سوف تجري في العام القادم ، وفقا لنصوص اتفاقات استوريل . ونحن متأكدون من أنه بمؤازرة المجتمع الدولي النشطة سيتمكن كل أبناء أنغولا من استعادة الوقت الضائع وتحويل بلادهم ، على وجه السرعة ، إلى قطب من الاقطاب الرئيسية للتنمية في الجنوب الافريقي .

وفي هذه المنطقة من افريقيا ، نواصل تأييد الجهود الرامية إلى بناء جنوب افريقيا جديدة ، ديمقراطية تماما وبمنأى عن أي شكل من أشكال التمييز . ونحن نرحب أيضا بالتدابير التي اعتمدت فعلا للقضاء على الفصل العنصري . كما نرحب بالحوار الجاري بين القوى الافريقية الرئيسية . فهذا الحوار سيمهد الطريق صوب جنوب افريقيا جديدة .

ويحدونا الأمل أيضا في أن ينتهي سريعا الصراع الذي أثر على موزامبيق تأثيرا عميقا . ونحن نؤيد دون تحفظ كل المبادرات الرامية إلى تعزيز السلم الحقيقي في موزامبيق . ونحن على استعداد لتقديم أقصى تعاوننا تحقيقا لهذه الغاية .

إن البرتغال ستبذل كل الجهود في إطار المنظمات الدولية التي هي عضو فيها ، ولا سيما في إطار المجموعة الاوروبية ، وذلك للحيلولة دون أن يؤدي تقديم المساعدة

من البلدان المصنعة إلى مناطق أخرى إلى تخفيض تدفق المعونة المالية والاستثمارات المقدمة إلى افريقيا .

إن أمريكا اللاتينية تتحرك تدريجيا صوب الامتثال الاكمل لاحكام المؤسسات الديمقراطية والحقوق الاساسية وكذلك صوب أشكال جديدة من التكامل الاقتصادي وتعزيز نظام السوق . ونحن نكرر تضامننا مع الحكومات التي تسعى إلى تحقيق هذه الاهداف .

إن بلادي لها تاريخ يرجع إلى قرون من العلاقات الودية مع تلك المنطقة ، عززته الإسهامات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي قدمتها المجتمعات البرتغالية التي استوطنت في بلاد مثل البرازيل والارجنتين وأوروغواي وفنزويلا .

ولا يسعني إلا أن أشدد على مدى أهمية تبني المجتمع الدولي للبرامج الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية منصفة ومستمرة . كما نؤيد الخطط الابداعية المرنة لحل مسألة الدين الخارجي للمنطقة ، ذلك الدين الذي لا يزال يشكل عائقا كبيرا في طريق مستقبل شعوبها وتقدمها .

وتتابع البرتغال أيضا باهتمام كبير عملية السلم في أمريكا الوسطى ، وهي منطقة تضطلع فيها الامم المتحدة بدور رئيسي في السعي لايجاد حل تفاوضي للمسائل الحيوية بالنسبة لاستقرار البلدان المعنية .

وفي هذا السياق ، يحدونا الامل أن تفضي الجهود الحالية إلى مصالحة وطنية حقيقية في السلفادور وفي غواتيمالا . وفي إطار الحوار والتعاون يحدونا الامل في أن يعطي الاجتماع الثامن لمؤتمر سان خوسيه ، الذي سيعقد في لشبونة ، قوة دفع كبيرة لإحراز تقدم حقيقي في المنطقة في ظلال الوئام .

إن التغيرات المفاجئة والاتجاهات البازغة التي نشهدها على الساحة الدولية تجعلنا نعتقد أن حق شعب تيمور الشرقية في الحرية وتقرير المصير لن يطوي في طيات النسيان بعد ١٥ سنة من الاحتلال الاندونيسي غير المشروع الذي نفذ باستخدام القوة وفي تجاهل صارخ للمبادئ الاساسية للميثاق ولقرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الامن التي لا تزال باقية بلا تنفيذ .

إن أحد الدروس الرئيسية التي يمكننا استخلاصها من تطورين نشهدهما حاليا - هما استعادة حق تقرير المصير والاستقلال بالنسبة لدول البلطيق ، ورفض الاحتلال غير المشروع للكويت - درس مؤداه أن المواقف التي تقوم على أساس قمع الحقوق المشروعة للشعوب وطمس هويتها الثقافية والاجتماعية واللغوية هي مواقف هشة بطبيعتها ومآلها الفشل . إن آخر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يؤخذ الآن بيدها إلى المراحل النهائية لعمليات تصفية استعمارها - واذكّر في هذا السياق بحصول ميكرونيزيا وجزر مارشال مؤخرا على استقلالهما وانضمامهما إلى الأمم المتحدة ، وكلاهما يقع في منطقة المحيط الهادئ وهما ، كعدة دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة ، أصغر من تيمور الشرقية وأقل منها سكانا - ومع هذا لا تزال هناك للأسف مفارقات عفا عليها الزمن موجودة في تيمور الشرقية في العقد الأخير من هذا القرن الذي أعلنته الأمم المتحدة عقدا مكرسا لاستئصال شأفة الاستعمار .

وفي حالة تيمور الشرقية - وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي لا تزال البرتغال مسؤولة عنه بوصفها الدولة القائمة بالإدارة المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة - تتعرض مبادئ أساسية للخطر . وقد كان الدفاع عن تلك المبادئ عاملا حاسما في بعض الاجراءات الهامة للغاية التي اضطلعت بها هذه المنظمة ، وعلى وجه الخصوص ، مجلس الأمن . وأشير هنا إلى مبادئ عدم استخدام القوة ، وعدم جواز اتخاذ الغزو العسكري غير المشروع سندا للتوسع الإقليمي ، وضرورة احترام حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب المستعمرة ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والأفراد على حد سواء .

ونحن مقتنعون بأنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره ، وعلى الأمم المتحدة بصفة خاصة ، أن ينصرفا بطريقة أكثر اتساقا والتزاما إلى السعي لايجاد تسوية سياسية لهذه المسألة قوامها احترام المبادئ التي ذكرتها توا . والواقع أن تلك المبادئ هي بيت القصيد في تيمور الشرقية ، لا النزاع الثنائي المزعوم بين البرتغال واندونيسيا . لقد أثبتت السنوات الـ ١٥ الماضية أن القمع الواسع النطاق واستخدام

القوة لم يتمكنا من ترسيخ الأمر الواقع غير المشروع المفروض على الإقليم . بل إنهما بدلا من ذلك دفعا شعب تيمور الشرقية إلى المقاومة العنيدة التي لا تقهر ، وإلى حركة احتجاج تفوق ما كان يمكن أن يتصوره أحد .

إن البرتغال اذ ترقى إلى مستوى مسؤولياتها ، قد دأبت باستمرار على استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة الحالة السائدة في تيمور الشرقية وضرورة وضع حد لها ، وذلك عن طريق الممارسة الحرة لحق تقرير المصير ومن خلال احترام حقوق الإنسان وهوية الشعب . كما أننا قد تعاونا تعاونا وثيقا مع الأمين العام في جهود الوساطة التي يبذلها . وتحت رعايته ، تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق بين البرتغال واندونيسيا حول اختصاصات الزيارة التي يزمع القيام بها قريبا وفد برلماني برتغالي إلى تيمور الشرقية بغية الحصول على معلومات عن الحالة تكون مستقاة من المنبع رأسا .

ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه المبادرة إلى استئناف حوار حقيقي يضم كل الأطراف المهتمة بالأمر لأسباب مشروعة ، ويسهم في زيادة ادراك المجتمع الدولي بضرورة حل هذه المشكلة وفقا للمبادئ المقبولة عالميا والتي تقضي بأن الأمم المتحدة لها سلطة التشجيع والحماية .

إن اعلاني المجموعة الأوروبية الصادرين في فينيسيا ومدريد يشكلان ركيزتين ثابتتين لسياسة البرتغال الخارجية حيال الشرق الأوسط . ففي رأينا أن احترام الشرعية الدولية ، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يجب أن يكون هو النبراس الذي تهتدي به كل الدول المعنية .

وفي هذا السياق ، نؤيد مبادرات حكومة الولايات المتحدة القائمة على الالتزام الكامل والمعرفة العميقة بطبيعة النزاع . ونحن نناشد الأطراف المعنية أن تستفيد من هذه الفرصة التاريخية .

إن البرتغال ، وهي بلد تربطه بشمال افريقيا روابط تاريخية وثقافية ، ما برحت تؤيد مبادرات التكامل الرائدة لاتحاد المغرب العربي التي تسهم إسهاما كبيرا في التعاون مع أوروبا وتعزيز الحوار في منطقة البحر المتوسط .

وأود الآن أن أتناول بإيجاز بعض المسائل التي أصبحت - نظرا لأهميتها - محل اهتمام متزايد في الأمم المتحدة ، وبطبيعة الحال في بلادي .

سأشير أولا إلى صون البيئة . إن القضايا التي ستناقش في هذا المجال تهم الحكومات والمواطنين والبلدان المصنعة والنامية على حد سواء . والسياسات البيئية التي ستوضع الآن هي التي ستحدد في نهاية المطاف إرث الأجيال القادمة . وعلينا ألا نخفق في هذا المسعى .

ويجدر التنويه بصفة خاصة بمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي سيعقد في حزيران/يونيه من العام المقبل في ريو دي جانيرو . وتأمل البرتغال أن يعلن كل المشتركين في المؤتمر التزامهم السياسي الراسخ بتيسير الاستكشاف المعقول للموارد الطبيعية ، وتقليل الآثار المدمرة للتدهور البيئي .

وفي ميدان حقوق الإنسان ، تؤكد البرتغال من جديد التزامها بقضية الإلغاء الفوري لعقوبة الإعدام ، بما يتفق والمواقف التي اتخذناها في مختلف المحافل ، أي داخل إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وفي مجلس أوروبا والامم المتحدة . ونحن نرحب بدخول البروتوكول الإضافي الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ والذي يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام . ونحن نناشد من أجل التصديق على هذا الصك في الوقت المناسب ، حيث أن تنفيذه الجغرافي مازال ، مع الاسف ، محدودا حتى الآن .

تضم البرتغال صوتها إلى الاغلبية الساحقة من البلدان التي أعربت عن قلقها بشأن الوضع المأساوي الذي يواجهه ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات التي لا سيطرة لهم عليها في معظم الحالات . وينبغي وضع الحلول لهذه الحالات عن طريق التنسيق بدرجة أكبر بين آليات المعونة الإنسانية الحالية .

ومن ثم ، يحدونا الامل في أن تأخذ هذه الجمعية في اعتبارها المبادرة التي قدمتها الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية بشأن المعونة الإنسانية الطارئة ، وتعتمد قرارا بشأن هذه المسألة . وهذا مثال يمكن فيه للتضامن بين مختلف البلدان والامم المتحدة أن يخفف من معاناة الملايين من البشر .

وختاما ، أود أن أعلن موقف البرتغال فيما يتعلق بالمسؤولية التي ينبغي أن تتحملها الدول الاعضاء في أنشطة هذه المنظمة في المستقبل .

إن التطورات التي ذكرتها تثير الآن توقعات في الرأي العام العالمي . ويمكن الحصول على معظم الإجابات في إطار الامم المتحدة . والحقيقة ، أن هذا المحفل يمر بفترة حاسمة في تاريخه ، فلاول مرة أصبح بإمكان الامم المتحدة ، نظرا للانفراج

الكبير في التوترات الدولية ، أن تعالج القضايا المعلقة المتصلة بالأهداف الأساسية للميثاق .

وتحث البرتغال جميع الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذه المهمة ، وتؤكد أن الأمم المتحدة ستشكل في الغد محفلا يمكن فيه مناقشة المشاكل والنزاعات التي ما زالت تحيق بالمعمورة ، بحرية ودون أية قيود .

وهذا يمثل تحديا لنا جميعا ، من حيث أننا نتشاطر جميعنا المسؤولية المشتركة لإزالة الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة ، والتي ما زالت تؤثر على شعوب هذا الكوكب ولا سيما في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب .

ولن يتسنى لنا التغلب على الصعوبات والعقبات التي تعرقل مسيرة المجتمع الدولي إلا باتباع طريقة متكاملة ومن خلال الحوار والتعاون الدولي . وسوف تبذل البرتغال كل ما في وسعها لإنجاز هذه الأهداف . وانطلاقا من هذه الروح ، تشترك البرتغال في الدورة الحالية للجمعية العامة . وبهذه الروح أيضا نتطلع قدما إلى تولي رئاسة المجموعة الأوروبية في ١٩٩٣ .

السيد ناكاياما (اليابان) (تكلم باليابانية ، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود أولا أن أعرب عن تهانيّ القلبية لسعادة السيد سمير الشهابي لانتخابه رئيسا لهذه الدورة التاريخية السادسة والاربعين للجمعية العامة . ويسعدني أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن احترامي وتقديري لسعادة السيد غيدو دي ماركو لاسلوبه القدير في ترؤس الدورة الخامسة والاربعين .

وبالنيابة عن حكومة وشعب اليابان ، أود أن أعرب عن الترحيب القلبي بالبلدان التي انضمت حديثا إلى عضوية الأمم المتحدة وهي : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، وجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ليتوانيا . وبهذه الدول الأعضاء السبع الجديدة ، وبشغل المجلس الوطني الكمبودي الأعلى لمقعد بلاده ، يسعدني أن أرى عالمية المنظمة وقد تعززت في نفس الوقت الذي نتوقع فيه من الأمم المتحدة أن تحقق مثلها العليا التي تمسكت بها منذ إنشائها في النهاية .

وأخيرا ، أود أن أشيد خير إشادة بالامين العام للإسهامات الهامة التي قدمها للسلم العالمي .

في غضون عامين فقط مر العالم بتغير تاريخي مع نهاية الحرب الباردة وأزمة الخليج . ومن ثم ، يكون المجتمع الدولي في فترة تحول تاريخية تبذل فيها الجهود لصياغة نظام عالمي جديد . والآن ، إذ ينتقل العالم من المجابهة إلى التعاون ، تنفتح إمكانات هائلة أمام التقدم الإنساني .

لقد وفر هذا التحول زخما جديدا لحسم القضايا الإقليمية من خلال الحوار . ومن الواضح أن عملية وضع نهاية لأزمة الخليج كان لها أثرها المؤاتي على التقدم نحو الحل السلمي للنزاعات في الشرق الاوسط ، وكمبوديا ، والصحراء الغربية ، وأنغولا ، وأمريكا الوسطى ، وأفغانستان ، وأماكن أخرى . إن الاحتمالات التي ينطوي عليها المستقبل في أوروبا احتمالات براقة أيضا ، وذلك بتكامل المجموعة الاوروبية في عام ١٩٩٣ ، وارتباطها بالاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة ، وعودة دول أوروبا الشرقية إلى الحظيرة الاوروبية .

بيد أنه ينبغي ، في الوقت نفسه ، الاعتراف بأن العالم يعاني من حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار ، وهي حالة شائعة في أي وقت من أوقات التحول . وهناك أيضا خطورة أن تطفو النزاعات الدينية والعرقية والإقليمية وغيرها على السطح مرة أخرى بعد انهيار هيكل الحرب الباردة . وقد حسمت أزمة الخليج بالعمل الحازم من قبل المجتمع الدولي ، ومن الضروري هنا أن ندرك تماما الخصائص المميزة لعصر التحولات هذا والتجاوب معه دون أخطاء . وفي هذا الصدد ، تعرب اليابان عن قلقها العميق بشأن التطورات الحاصلة في يوغوسلافيا ، وتؤيد جهود المجموعة الاوروبية وغيرها لتسوية الخلافات بحل سلمي لذلك الصراع .

إن الحالة التي تبرز في الاتحاد السوفياتي هي حالة تحول تاريخي صوب القيم العالمية للحرية والديمقراطية ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين . وإن العديد من البلدان النامية في العالم ، التي تأوي ثلاثة أرباع سكان الارض ، لا تزال تعاني من مشاكل الفقر المدقع والنمو البطيء والمديونية المتزايدة والنمو السكاني . ومسؤولية المجتمع الدولي هي العمل على إيجاد تنمية قابلة للإدامة في هذه البلدان .

فضلا عن ذلك ، ومع تزايد التكافل ، تواجه الإنسانية فيضا من المشاكل ، كتلك المتصلة بالبيئة العالمية واللاجئين والمخدرات والإرهاب ، والتي لا يمكن لبلد وحده أو منطقة بمفردها حلها بشكل انفرادي . ولكن يتعين علينا من أجل إيجاد حل لهذه المشاكل أن نضم صفوفنا جميعا على أساس التسليم بأن العالم كل لا يتجزأ . وفي فترة التحول التاريخية هذه ، يطالب كل بلد من بلدان العالم باتباع نهج جديد يتناسب والعصر الجديد ، وبعد ذلك يتعين على الجميع العمل معا في جهد مشترك لإيجاد نظام عالمي جديد .

وبشعور من الاسف العميق من جراء الحرب الماضية ، ما برح الشعب الياباني عازما عزيمة مطلقة على ألا يصبح دولة عسكرية مرة أخرى بتاتا . ففي ما يزيد على ٤٠ عاما منذ الحرب العالمية الثانية ، بينما كانت اليابان تسعى إلى تحقيق مستوى التنمية الذي تتمتع به اليوم ، ما انفكت تعمل بلا كلل ، عن طريق مجموعة واسعة من التبادلات الاقتصادية وغيرها ، بغية ترجمة فلسفة الحياة والتصميم على الحياة كأمة محبة للسلم إلى سياسات واقعية .

ولدى النظر في الظروف التي مكنت اليابان من تحقيق رفاهها الحالي في مناخ سلمي دولي ، أعتقد أن النظام الدولي الجديد الذي نتوخاه لابد أن يكون نظاما يسعى إلى تحقيق الامور التالية : أولا ، كفالة السلم والامن ؛ ثانيا ، احترام الحرية والديمقراطية ؛ ثالثا ، ضمان الرخاء العالمي عن طريق اقتصادات السوق المفتوحة ؛ رابعا ، المحافظة على البيئة التي يمكن في كنفها أن تعيش جميع الشعوب حياة مجزية ؛ وخامسا ، إقامة علاقات دولية مستقرة على أساس الحوار والتعاون .

هذه الاهداف هي الاسس الاولية للسياسة اليابانية وهي تتمشى مع مقاصد الامم المتحدة المكرسة في ميثاقها وفي هذه الحقبة الجديدة من التحالف والتعاون ، يتوقع أن تؤدي الامم المتحدة دورا مركزيا في التصدي للعديد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي . وقد تم الإعراب عن هذا الرأي في الإعلان السياسي الصادر عن قمة لندن .

واليابان التي تتفانى من أجل السلم في اعتراف تام بتجاربها السابقة ، وتسليما منها بالمسؤوليات الشاملة التي تتحملها نتيجة لقوتها الاقتصادية ، ترى أن عليها مهمة تاريخية تتمثل في الإسهام إلى أقصى حد ممكن في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف النظام العالمي الجديد .

لقد التف المجتمع الدولي بشكل رائع حول الامم المتحدة استجابة للازمة في الخليج . واليابان بدورها مدّت يد التعاون القصوى لجهود البلدان المعنية من أجل استعادة السلم في الخليج وبلدان خط المواجهة التي تضررت من جراء الإضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الحرب . ونتيجة لمشاركة اليابان في هذه الاستجابة الدولية للتحدي السافر لحكم القانون وانتهاك السلم ، تولد لدى الشعب الياباني وعي متعاظم بأن على اليابان ، بصفتها بلدا محبا للسلم ، التزاما بالإسهام على نحو فعّال في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لكفالة السلم العالمي وصونه . وبالتالي ، قامت اليابان بعد وقف إطلاق النار بإرسال فريق ياباني للإغاثة من الكوارث إلى منطقة الخليج لمعالجة المشاكل البيئية ولإغاثة اللاجئين ، كما أرسلت كاسحات للالغام لضمان الملاحة الآمنة في الخليج .

وبالرغم من أن وقف إطلاق النار لا يزال ساري المفعول ، هناك العديد من المشاكل القائمة ، بما في ذلك مسائل رسم الحدود الدولية ، ومراقبة وقف إطلاق النار وتسوية مسالة التعويضات ، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية . إن حسم هذه المسائل قد أنيط بالامم المتحدة . ومن الاساسي أن يمتثل العراق امتثالا دقيقا لجميع قرارات مجلس الامن لكي يتيسر تنفيذها العاجل والسلس ، وأن يتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل في قيامها بعملها . وبالمثل ، إذ تسلم

اليابان بأن جميع الدول الاعضاء ملتزمة بدعم هذه المهام التي تؤديها الامم المتحدة دعما فعّالا ، فإنها ستواصل تقديم دعمها اللا محدود .

لقد مضت أزمة الخليج ، ولكن بقية كفالة الاستقرار الإقليمي على المدى البعيد ، من الاساسي حسم القضايا المتبقية ، كمشكلة إقرار السلم في الشرق الاوسط والامن في الخليج . وهذا يتطلب المشاركة النشطة من المجتمع الدولي بأكمله ، مع احترام مبادرات بلدان المنطقة ورغباتها . وعن طريق الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يتم الآن إحراز تقدم صوب عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط ، ويحدونا أمل كبير في أن تسعى جميع الاطراف المعنية إلى إجراء هذه المفاوضات بمرونة وواقعية وأن يحالفها النجاح في سعيها المشترك .

تعتزم اليابان تكثيف حوارها مع الاطراف المعنية ومد يد التعاون بالقدر الممكن والملائم للجهود الرامية إلى تحقيق السلم العادل والدائم والشامل ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

هناك عدد من الدروس التي يمكن استخلاصها من أزمة الخليج . أولها هو انه ما أن ينشب صراع مسلح ، من الحتمي أن يسبب معاناة إنسانية هائلة وأن يكبد جسمه قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمادية . ويتضح من هذا أن منع نشوب الصراع أمر يتسم بعجالة خاصة ويستأهل أعلى أولوية . وإذا أريد للامم المتحدة أن تتمكن من الانخراط الفعّال في الدبلوماسية الوقائية ، فمن الاساسي أن يقوم الامين العام ومجلس الامن والجمعية العامة بأداء المهام بفعالية كل ضمن إطار مسؤوليته .

وفي جهد لإضفاء مضمون جديد على مشروع الإعلان الخاص ببعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق والذي قدم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة ، ولتمكين الامين العام - بدعم من مجلس الامن وغيره - من التحرك بسرعة وفي مرحلة مبكرة لمنع الصراعات ، تقترح اليابان إنشاء نظام لمنع نشوب الصراعات ، يقوم على أساس التدابير التالية .

أولا ، ينبغي تعزيز قدرة الامانة العامة على مواصلة رصد وتحليل المعلومات المتصلة بالصراعات المحتملة . ثانيا ، إيفاد بعثات لتقصي الحقائق على الطبيعة . ثالثا ، إصدار إنذار مبكّر كلما استدعت الحالة . رابعا ، بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة تحت إشراف الامين العام . وتتطلع اليابان إلى العمل مع سائر الدول الاعضاء أثناء هذه الدورة للجمعية العامة من أجل التبكير بإنشاء نظام فعّال لمنع نشوب الصراعات .

الدرس الثاني الذي تعلمناه من أزمة الخليج هو أن تكديس ترسانات ضخمة من الاسلحة من جانب بلد ما ، عن طريق النقل والانتشار الدوليين للاسلحة يشجعه على السلوك العدواني عندما تكون مثل هذه التصرفات مرتبطة بالاهداف السياسية لذلك البلد . وبالتالي فإن أهم قضية ظهرت في أعقاب أزمة الخليج هي تعزيز الجهود في ميداني نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف . وهذا مجال طالما قدمت فيه اليابان مبادرات فعّالة .

وتقوم حاجة ماسة إلى إنشاء نظام للإبلاغ تابع للامم المتحدة من شأنه أن يعزز الوضوح والمكاشفة في هذه العمليات الدولية لنقل الاسلحة التقليدية . وما فتئت اليابان تنادي بإنشاء مثل هذا النظام منذ آذار/مارس الماضي . وقد أعلن رئيس الوزراء توشيكي كايفو في أيار/مايو في مؤتمر كيوتو المعني بقضايا نزع السلاح ، أن اليابان بصدد تقديم مشروع قرار في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في هذه الدورة . ونقوم في الوقت الراهن بالتشاور مع بلدان المجموعة الاوروبية والبلدان الاخرى المعنية ، ونعكف بنشاط على صياغة مشروع القرار هذا . وبالنظر إلى أهمية إنشاء هذا النظام بأسرع ما يمكن ، أرجو مخلصا أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع النطاق في الجمعية العامة .

واعترافا منّا بأن هذا الموضوع قد ينطوي على بعض المسائل التقنية المتعلقة بكفالة السلامة في تشغيل هذا النظام ، فإننا على استعداد للتعاون مع الامم المتحدة في استضافة اجتماع يعقد في العام القادم لدراسة هذه المسائل بالتفصيل . وبالمثل فإننا على استعداد أيضا ، إذا دعت الحاجة ، لتقديم التعاون الواجب لتطوير قاعدة البيانات في إدارة شؤون نزع السلاح من أجل تنفيذ هذا النظام .

إن اليابان ، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من خراب الاسلحة الذرية ، تعمل جاهدة من أجل القضاء نهائيا على جميع الاسلحة النووية . وقد اقترحت نهجا تدريجيا لوقف التجارب النووية . وإنني أثني كل الثناء على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإبرامهما هذا العام معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . وآمل أن تبذل جهود أخرى لتحقيق نزع السلاح النووي . وفي الوقت ذاته ، وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في الاتحاد السوفياتي ، أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولي يأمل مخلصا أن يصادق ذلك البلد على التزاماته التعاهدية في ميدان تحديد الاسلحة وأن يفي بهذه الالتزامات ، وأن يشدد من سيطرته إلى أقصى حد على ترساناته النووية .

وفضلا عن ذلك ، من الاهمية بمكان أن تكتسب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية طابعا عالميا متزايدا . ولطالما ناشدت جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تبادر إلى ذلك . وقد شعرتُ بارتياح عميق لقرار فرنسا التوقيع على المعاهدة ولتصريح الصين ، أثناء زيارة رئيس وزرائنا كايفو الاخيرة ، عن نيتها في الانضمام إليها ، وكذلك لانضمام جنوب افريقيا . ويحدوني أمل صادق أن تسارع فرنسا والصين وجميع البلدان التي ليست بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بالانضمام إلى المعاهدة ، وأن يتسنى تمديد المعاهدة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ .

ولتعزيز معاهدة عدم الانتشار ، من المهم أيضا تعزيز وتحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولهذا الغرض اقترحت اليابان نظاما يتضمن القيام بعمليات تفتيش خاصة . ومن المؤسف أنه ما زال هناك بلد طرف في هذه المعاهدة ولكنه لم يقم حتى الآن بإبرام اتفاق للضمانات كما تقضي المعاهدة ، وآمل أن يصحح هذا الوضع في أقرب وقت ممكن .

أما فيما يتعلق بمسألة الاسلحة الكيميائية ، فكما أكدت في بياني أمام مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه من هذا العام ، من الاهمية بمكان الانتهاء من المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية في أقرب موعد ممكن ، قبل أن نفقد الزخم الذي وفرته أزمة الخليج . فلم يبق متسع من الوقت على الموعد النهائي ، وهو منتصف عام ١٩٩٢ ، وآمل أن يواصل مؤتمر نزع السلاح في جنيف عمله ، حتى أثناء انعقاد الجمعية العامة . وقد أعربت اليابان عن موقفها بشأن مسألة القذائف في آذار/مارس من هذا العام ، في ندائها أمام مؤتمر طوكيو المعني بنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ، ومن المأمول فيه أن تعتمد جميع البلدان المبادئ التوجيهية لهذا النظام .

لقد أثبتت أزمة الخليج من جديد مدى أهمية حسم الصراعات بالطرق السلمية عن طريق الجهود التعاونية الدولية التي تشرف عليها الامم المتحدة ، وفي الوقت ذاته نبّهت العالم مرة أخرى إلى أهمية عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم في كفالة عدم خرق وقف إطلاق النار حال الاتفاق عليه . في عالم اليوم المتغير أصبحت عمليات صيانة السلم نشاطا هاما لا غنى عنه للنهوض بحسم الصراعات الاقليمية ، ومن المنتظر أن تنشط هذه العمليات في السنوات المقبلة . وسيتطلب تعزيز أدائها وسلطتها زيادة عدد العاملين فيها من أعضاء الامم المتحدة ووضعها على قاعدة مالية أكثر استقرارا .

وقد سعت اليابان حتى الآن إلى دعم عمليات صيانة السلم بالإسهامات الطوعية للمساعدة في بدء تشغيلها ، وكذلك بدفع اشتراكات للصندوق الاستئماني الخاص بهذه العمليات . وفضلا عن ذلك ، عرضت حكومة اليابان لتوّها على المجلس التشريعي الوطني مشروع قانون بخصوص ترتيبات محلية تمكن اليابان من تعزيز مساهمتها في الجهود المبذولة من أجل السلام العالمي ، من حيث توفير الموظفين مع الاستمرار في تقديم التعاون المالي .

إن موجة الإصلاح التي تجتاح الاتحاد السوفياتي في الوقت الراهن تبعث فينا الامل في إمكانية تنمية علاقة تعاونية جديدة مع ذلك البلد في سياق النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد . واليابان ترحّب بحرارة بالتغيرات التاريخية الجارية في الاتحاد السوفياتي وتعتزم السعي إلى تنمية علاقة جديدة تقوم على المبادئ التالية .

المبدأ الاول ، التأييد القوي للاتجاه العام نحو الإصلاحات في السياسة السوفياتية ، المحلية والخارجية ، والتضامن مع هذا الاتجاه ، وزيادة المساعدة الواجبة والفعالة وتوسيع نطاقها .

المبدأ الثاني ، تقوية وحفز كبير لتعاون متعدد الجوانب مع الجمهوريات ، وعلى الاخص مع جارتنا الجمهورية الروسية . وفي هذا الصدد ، تقدر اليابان كل التقدير الرأي الذي أعربت عنه قيادة الجمهورية الروسية بأن التمييز بين المنتصر والمهزوم ليس له مكان في النظام العالمي الجديد ، وتأمل أن تتعزز العلاقات التعاونية الجديدة على هذا الاساس .

المبدأ الثالث هو مبدأ توسيع نطاق التعاون الضروري حتى يمكن قبول اتحاد سوفياتي مفتوح شريكا بنّاء حقا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

المبدأ الرابع خاص بالتأييد النشط لقيام علاقات تعاون موسعة بين الاتحاد السوفياتي والمنظمات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك إقامة ارتباط خاص مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وذلك بغرض إدماج الاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي .

المبدأ الخامس والاهم هو القيام ، بما يتمشى مع مبدأ القانون والعدالة ، كما أكدت الجمهورية الروسية بإبرام معاهدة صلح بين بلدينا لحل المسائل الاقليمية في أقرب وقت ممكن ، ومن ثم إيجاد تطور جوهري في علاقاتنا الثنائية . واليابان على يقين بأن هذا التحسين الهام في العلاقات اليابانية - الروسية ، واليابانية - السوفياتية يمكن أن يسهم إسهاما بنّاء في هيكلة النظام العالمي الجديد الذي نريده جميعا .

لا يزال هناك عدد من الصراعات والنزاعات التي لم تحل بعد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . واليابان باعتبارها بلدا آسيويا يقع في المحيط الهادئ ، تتبع سياسة خارجية نشطة نحو إقامة نظام دولي خال من المواجهة والانقسام .

ومن هذه الزاوية ، فإن انضمام كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى الامم المتحدة في وقت واحد في هذه الدورة يعد حدثا له أهمية تاريخية نرحب به باعتباره بشيرا بالسلام وبتخفيف حدة التوتر في شبه القارة الكورية . وإنني آمل كثيرا أن تواصل كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية العمل معا من أجل إعادة التوحيد السلمي عن طريق الحوار المباشر بما يتمشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وبالتالي فإنني أقدر الاقتراح البناء بشأن التوحيد السلمي الذي طرحه الرئيس روه تاي وو في بيانه صباح اليوم . لقد شاركت اليابان من جانبها في مفاوضات منذ بداية هذا العام لتطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية ، وهي تنوي مواصلة التفاوض بحسن نية حرصا على الإسهام في تأمين السلم والاستقرار في شبه القارة .

أخيرا وبعد طول انتظار هناك مبرر قوي للتفاؤل باحتمال التوصل إلى تسوية شاملة في كمبوديا . واليابان ، إذ تعترف بأن تعزيز الحوار بين الاطراف الكمبودية نفسها هو أهم عامل لتحقيق السلام في ذلك البلد ، قد اتخذت عددا من المبادرات الدبلوماسية ، بما في ذلك استضافة اجتماع طوكيو بشأن كمبوديا في العام الماضي . ولهذا فإننا نرحّب ترحيبا حارا بالتقدم الذي أحرزه مؤخرا المجلس الوطني الاعلى تحت رئاسة صاحب السمو الامير سامديك نوردوم سيهانوك . واليابان تأمل كثيرا في عودة مؤتمر باريس المعني بكمبوديا إلى الانعقاد في المستقبل القريب حتى يمكن تحقيق السلام الدائم بمشاركة ملائمة من الامم المتحدة ، وفي أن يتم الشروع في أقرب وقت ممكن في بذل جهود قوية لبناء الامة وفقا لإرادة الشعب الكمبودي .

وترحب اليابان أيضا بالتقدم السريع الذي يحرز لتحقيق إصلاحات داخلية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك إلغاء الاساس القانوني للفصل العنصري . ونأمل أن تبدأ فورا مناقشات بشأن وضع دستور جديد . واليابان مستعدة لتأييد جهود جميع الاطراف المعنية لإقامة مجتمع حر ديمقراطي دون تمييز عنصري في جنوب افريقيا .

وإذ ننتقل إلى الحالة في افغانستان ، فإن اليابان ترحب بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ، بما في ذلك اقتراح النقاط الخمس الذي طرحه الامين العام ، والاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإنهاء شحناتها من الاسلحة إلى المتحاربين هناك . واليابان تواصل تأييدها لجهود السلام التي تبذلها الاطراف المعنية .

إن العديد من البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تكتنفها صعوبات اقتصادية واجتماعية متزايدة الخطورة . ومن الاهمية القصوى للعالم أجمع أن تتعزز التنمية وأن يتحقق الازدهار في تلك البلدان . وبانحسار تهديد الحرب النووية وبعد أن أصبح الصراع الايديولوجي من سمات الماضي ، تصبح هذه الآن أهم مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي .

من الضروري أن ندعم البلدان النامية التي تبذل جهودا ذاتية من أجل إعادة البناء الاقتصادي والتنمية في تشاور وثيق مع المنظمات الدولية ، ومن الضروري بشكل خاص أن تتاح الموارد المالية الضرورية ، بما في ذلك الموارد من القطاع الخاص ، من جانب البلدان الصناعية . واليابان تعمل على تعزيز مساعداتها الإنمائية الرسمية وفقا لهدفها المتوسط الاجل الرابع ، وهي تنفذ بشبات أيضا برنامجها الخاص بإعادة دوران رأس المال .

ومراعاة للاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا ، تعاونت اليابان مع صندوق الامم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في استضافة محفل طوكيو لاقل البلدان نموا في شهر ايار/مايو وذلك لدراسة طرق معالجة مشاكلها . وفي جهد لتوسيع نطاق التعاون ، تخطط اليابان لعقد مؤتمر للتنمية الافريقية على مستوى القمة عام ١٩٩٣ لمعالجة مشاكل البلدان الافريقية .

إن صيانة نظام تجاري حر متعدد الاطراف وتعزيزه أمران لا غنى عنهما للتنمية الاقتصادية العالمية . والاختتام الناجح لجولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية (غات) يعد أهم الموضوعات التي تواجه الاقتصاد العالمي وهو موضوع يحتل الاولوية كذلك في السياسة الخارجية لليابان . واليابان تنوي التعاون مع البلدان المعنية في بذل كل جهد ممكن لاختتام جولة أوروغواي قبل نهاية هذا العام .

وكشرط مسبق للرخاء المستمر يتعين علينا ، أن نعمل باقصى استعجال على حل العديد من المسائل البيئية العالمية التي تهدد بقاء الجنس البشري ومن أجل تهيئة عالم أكثر مواتاة للحياة البشرية . إن التهديدات التي تتعرض لها البيئة العالمية ، والدفيئة العالمية ، وانحسار الغابات الاستوائية ، وتدمير طبقة الاوزون . والتصحر الزاحف - كل هذه أمور أصبحت أشد خطورة في السنوات الاخيرة .

وخلال هذا العقد الدولي لتخفيف الكوارث الطبيعية ، الذي بدأ في العام الماضي ، من المهم أن نضاعف جهودنا لمنع وتخفيف الكوارث الطبيعية .

إن حل هذه المسائل البيئية العالمية سيتطلب من الشعوب في كل مكان أن تتخطى الحواجز التي تفصل بينها وأن تعمل يدا بيد .

إن مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المقرر عقده في العام المقبل فرصة هامة لجميع الدول للمشاركة معا والاتفاق على الطرق التي تضمن تهيئة البيئة الملائمة للمستقبل . واليابان ، بصفتها بلدا آسيويا صناعيا استطاع أن يوفق بين مطلبي التنمية والبيئة ، تأمل في الإسهام في بناء إطار تعاوني للبلدان الصناعية والبلدان النامية ، وهي عازمة على اتخاذ مبادرات نشطة لإنجاح هذا المؤتمر . ومن هذا الموقف أيضا تنوي مواصلة الاضطلاع بدور هام في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي .

واليابان إذ تحرص على رفع مستوى قدرة البلدان النامية على مواجهة ضرورة الحفاظ على البيئة ، تنوي الاستمرار بهمة في تنفيذ مساعدتها الإنمائية بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة في اليابان وهو المركز التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، كما تنوي مواصلة دعمها للإدارة القابلة للإدامة لموارد الغابات الاستوائية ، وذلك على سبيل المثال عن طريق المنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية .

إن إقامة عالم تحترم فيه القيم الانسانية ويمكن فيه للناس في كل مكان أن يعيشوا حياتهم بكرامة مسألة تفوق قدرات أي دولة بمفردها ، وهي حقا مهمة تقع على عاتق البشرية جمعاء . وكخطوة أولى نحو إقامة هذا العالم ، من الجوهري ضمان حقوق الانسان الاساسية لكل فرد ، وتمكين كل الشعوب من ممارسة قدراتها التي وهبها اياها الله . إن اليابان إذ تؤمن بأن احترام حقوق الانسان قيمة عالمية وركيزة يقوم عليها السلم والاستقرار العالميان تبذل جهدا نشطا من أجل احترام حقوق الانسان وتعزيزها في العالم أجمع . ولذا نشعر بالقلق لأن الحقوق الاساسية للإنسان لا تحترم حتى الآن في بعض البلدان .

إن موجة الديمقراطية التي تجتاح أوروبا الشرقية قد تطورت الى تيار هائل من التحول الديمقراطي في العالم أجمع . وقد أطلقت شرارة الاصلاح على الصعيد العالمي . في شهر نيسان/ابريل الماضي ذكرت حكومة اليابان انها لدى تقييم مساعدتها الانمائية الرسمية سوف تنظر باهتمام خاص إلى الاعتبارات التالية : اتجاهات البلد المتلقي للمساعدة من حيث الانفاق العسكري ، وجهوده في تعزيز عملية الديمقراطية ، والاخذ باسلوب الاقتصاد الموجه نحو السوق ، والحالة فيما يتعلق بضمان الحقوق الاساسية للإنسان والحريات الاساسية . وتمشيا مع هذا النهج تعتزم اليابان من خلال ما تقدمه من عون دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى إحلال الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية في العالم أجمع .

إن مأساة تزايد عدد اللاجئين والاشخاص المشردين نتيجة للمشاكل الإقليمية والصراعات المسلحة في أجزاء عديدة من العالم تمثل إهانة في الصميم لمفهوم احترام الإنسانية . ومن الحتمي أن يشترك العالم بأسره في تقديم الغوث إلى هؤلاء الناس التعيسي الحظ ، البالغ تعدادهم زهاء ١٧ مليون نسمة ، وتعتزم اليابان مواصلة مساعدتها القوية عن طريق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الهيئات الدولية . وفي هذا الصدد ترى اليابان انه سيكون من المناسب تنظيم فريق عامل ، بمشاركة منظمات دولية وجهات أخرى مهتمة ، لدراسة امكانية وضع نظام للتنبؤ بأي تدفقات جديدة من اللاجئين وإصدار التحذيرات المبكرة .

وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرة الامم المتحدة على تقديم المساعدة الغوثية في الحالات الطارئة الكبيرة . ولابد من اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز هياكل التنسيق والتعاون بين وكالات الإغاثة الانسانية تحت اشراف الامين العام وكذلك ضمان أن تكون الانشطة الغوثية التي تقوم بها هذه الوكالات فعالة الى اقصى درجة . إن اليابان اذ تؤمن بأن من المفيد لجميع البلدان ووكالات الامم المتحدة أن تشكل شبكة تكون على أهبة الاستعداد لتقديم ما يلزم من موظفين وما يمكن توفيره من سلع غوثية ، تعتزم القيام بدور نشط في هذا المسعى الدولي .

ومن المأمول أن تلعب الامم المتحدة دورا رئيسيا في التعاون الدولي من أجل إقامة النظام العالمي الجديد . ولم يسبق قط في فترة نصف القرن التي مرت على قيام الامم المتحدة أن كان التأييد لها بهذه القوة وإن كانت الآمال المعلقة عليها عالية بهذه الدرجة . وربما هذه هي المرة الاولى على الإطلاق التي تكون فيها الظروف مؤاتية تماما من أجل تحقيق المثل العليا التي توخاها مؤسسو المنظمة .

إننا نقف عند مفترق طرق تاريخي ، وإن قدرة الامم المتحدة على تحقيق الاشياء الكبيرة التي يتوقعها منها الناس في كل مكان وعلى إقامة عالم أفضل للقرن الحادي والعشرين تتوقف على كيفية استخدامنا لها ومدى دعمنا لها ودفاعنا عنها بوصفنا دولا أعضاء فيها . وفي الحقيقة إن صورة الامم المتحدة انما هي الصورة التي تريد لها الدول الاعضاء أن تكون عليها .

وفي الوقت الحالي لا أملك أن أقول أن الامم المتحدة قادرة على الوفاء بتوقعاتنا على الوجه الاكمل والفعّال . إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وكفؤة قادرة على الاستجابة استجابة كاملة إلى احتياجات الحقبة الجديدة هذه . ومن الحتمي أن تعمل كل الدول التي تعتز بالامم المتحدة معا ومع الامين العام في تعزيز أداء المنظمة لمهامها . إن اليابان من جانبها ستكون سخية في تعاونها . وأود في هذا الصدد أن اذكّر الدول الاعضاء مرة أخرى بأن الاحكام الخاصة بما يسمى "الاعداء السابقون" الواردة في ميثاق الامم المتحدة قد أصبحت مخلفات تاريخية لا محل لها ويتعين حذفها دون إبطاء .

إن دورة الجمعية العامة هذه تاريخية إذ أنها ستبحث عالما جديدا آخذ في الظهور في أعقاب الحرب الباردة وحرب الخليج والاصلاحات الكبيرة في الاتحاد السوفياتي . إن اليابان إذ تعترف بأن لديها مهمة تاريخية لبذل كل ما بوسعها من أجل النظام العالمي ، وذلك تمشيا مع موقفها بوصفها دولة محبة للسلم ، عازمة على بذل أقصى جهد من أجل إقامة عالم ينعم فيه الجميع بالسلم والازدهار وغلبة الروح الإنسانية .

وعلينا أن نعطي قوة دفع جديدة لهذا النوع من الجهود بغية تحقيق تقدم ملموس . فلننضم صفوفنا لكي نكفل للدورة السادسة والاربعين هذه أن تصبح حقا دورة هامة بتوفيرنا قوة الدفع تلك .

خطاب السيد داتو سري مهاتير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا .

اصطحب السيد داتو سري مهاتير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني عظيم الشرف أن أرحب برئيس وزراء ماليزيا ، السيد داتو سري مهاتير بن محمد ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد مهاتير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بتهاني للسيد الشهابي على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . بوصفي صديقا حميما للمملكة العربية السعودية ، أشعر بسعادة كبيرة إذ أرى المجتمع العالمي يكرّم بلاده بانتخابه لهذا المنصب الرفيع . إني واثق بأنه ، بما لديه من حكمة وخبرة ومهارة دبلوماسية ، سوف يضطلع بمهام مسؤولياته بنجاح ويقود دورة الجمعية هذه إلى نتيجة مثمرة .

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري لسلفه ، السيد غيدو دي ماركو ، الذي اضطلع بمهمته بتفان وحماس مبدع مسهما في الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة ودراسة وظائفها من جديد .

ويسعدني بالنيابة عن ماليزيا أن أرحب ترحيبا حارا بسمو الأمير نوردوم سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الأعلى ورئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة . إن الأمم المتحدة ، التي افتقدت لفترة طويلة حنكة الأمير السياسية وحماسه المتفائل ، سيسعدها - وإنني واثق من ذلك - أن ترحب بعودة الأمير إلى الجمعية العامة . وتشعر ماليزيا بالارتياح لأن ترى في هذه الدورة للجمعية العامة أعضاء بالمجلس الوطني الأعلى ممن يمثلون كمبوديا يقدمون وعدا محددا بحل مسألة كمبوديا حلا نهائيا .

وهذه مناسبة أيضا للمشاركة في تقديم التهاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لقرارهما التاريخي بالانضمام لعضوية الأمم المتحدة كدولتين منفصلتين . وسيخفف هذا القرار من بعض التوتر القائم في شمال شرق آسيا ، ونأمل أن يؤدي إلى تطبيع علاقاتهما . وإن ماليزيا ، باعتبارها صديقة لكليهما ترحب بهذه التطورات . وأود أيضا أن أرحب في عضوية الأمم المتحدة بجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ليتوانيا التي هي جمهوريات استعادت سيادتها عن جدارة . وأود أيضا أن أقدم تهاني لولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال ، وهما جارتان لماليزيا في المحيط الهادئ ، وقد أصبحتا من أعضاء الأمم المتحدة . إن ماليزيا تقدم يد الصداقة لهما وتعرب عن استعدادها للتعاون معهما .

لقد شهد العالم في العامين المنصرمين تغييرات ثورية تفوق كل ما تم في ١٠٠ عام مضت . وقد فتحت هذه التغييرات دون شك الباب أمام فرص تاريخية وجديدة لبناء عالم أفضل ، تقوم دعائمه الراسخة على حكم القانون وسيادة الأمم والالتزام المشترك بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع . إن العالم على استعداد الآن لنظام عالمي جديد ولكننا نأمل ألا يكون هذا النظام العالمي الجديد نظاما يفرض على العالم من جانب أي مستفيد معين من الثورة الحالية . فكل أعضاء هذا الجهاز الموقر المسمى بالأمم المتحدة ينبغي أن يشاركوا في تشكيل النظام العالمي الجديد إذا كان لنا أن نتجنب عودة عصر استعماري جديد .

عندما أنشئت الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، اكتسب الحلفاء المنتصرون حق إنشاء نظام عالمي يكون فيه لكل دولة من الدول الرئيسية الخمس حق الاعتراض "الفيتو" على أي شيء لا يخدم أهدافها . ولكن الخمسة وقع بينهم الخصام فقسم الصراع بين الشرق والغرب العالم إلى معسكرين متناحرين . إن الحرب الباردة التي تبعت ذلك لم تعوق الحضارة الحديثة فحسب بل انها أيضا قد حولت البلدان الفقيرة إلى مجرد مخالب ودول تابعة ، مخربة أراضيها واقتصاداتها بمواجهات وحروب شتى . والدليل واضح على أنها لم تكن تقاتل معاركها الخاصة يتجلى في انطلاقة السلم التي شوهدت في كل قارة بمجرد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب .

ومع بقاء هذه التجارب عالقة في أذهاننا ، كيف لنا أن نضمن أن نظاما عالميا جديدا يصوغه أي بلد أو أية مجموعة من البلدان سيكون صالحا للجميع ؟ إننا نشعر فعلا بالأيدي الثقيلة التي ترغمنا على أن نفعل هذا ولا نفعل ذلك . وقد قيل لنا في شرق آسيا أننا لا ينبغي أن نسمي أنفسنا بآسيويين شرقيين كما يسمي الأوروبيون أنفسهم أوروبيين وكما يسمي الامريكيون أنفسهم أمريكيين . وقد قيل لنا اننا ينبغي أن نسمي أنفسنا بأهل المحيط الهادئ وأن نصطف مع أناس ينتسبون جزئيا فحسب إلى المحيط الهادئ ، ولكنهم أقرب إلى أن يكونوا أمريكيين ، وأطلسيين وأوروبيين . ولا ينبغي لنا أن تكون لنا هوية غير مسموح بها ، ولا أن نعمل سويا على أساس تلك الهوية . هل هذا بشير بالنظام العالمي الجديد الذي ينبغي أن نستسلم له ؟

إن الديمقراطية والديمقراطية وحدها مشروعة ومسموح بها الآن . وليس هناك في الواقع من يعترض على هذا . وفي الحقيقة ، عندما نتكلم عن ماليزيا ، لا يمكن أن نفكر في أي بديل عن الديمقراطية في إطار مجتمعنا التعددي . ويمكننا أن نؤكد أيضا أننا لا نعتزم أن نقف إلى جانب الطغاة أو المستبدين أو الذين يحرمون شعبهم من حقه في الحكم الديمقراطي . ولكن ألا يوجد غير شكل واحد للديمقراطية أو كاهن أعلى وحيد لتفسيرها ؟

نحن نرى خلافات في ممارسة الديمقراطية حتى بين هؤلاء الذين يبشرون بالديمقراطية أمامنا . هل للمبشرين وحدهم الحق في تفسير الديمقراطية ، وممارستها على النحو الذي يرونه ملائما ، وفرض تفسيرهم على الآخرين ؟ ألا يمكن أيضا للمعتنقين الجدد تفسير التفاصيل ، إن لم يكن الاساسيات ؟ إذا كانت الديمقراطية تعني الحق في حمل البنادق ، والتفاخر بالمخالطة الجنسية فيما بين الذكور أو فيما بين الإناث وتجاهل مؤسسة الزواج ، والعصف والإضرار برفاهية المجتمع المحلي باسم حقوق الفرد ، وتدمير الإيمان الخاص ، وأن تكون هناك مؤسسات ذات امتياز خاص تعتبر مقدسة لا يمكن المساس بها حتى وإن انخرطت في أكاذيب وأعمال تحريض تقوض المجتمع والاقتصاد والعلاقات الدولية ، والحق في السماح للأجانب بخرق القوانين الوطنية ، إذن إذا كانت هذه هي التفاصيل الجوهرية ، ألا يمكن لمن تم تبشيرهم حديثا أن يختاروا رفضها ؟ نحن الذين تم تبشيرهم سنقبل الاساسيات ولكن ما هو معنى الديمقراطية إذا لم يكن لدينا الحق في الخيار على الإطلاق أو إذا كانت الديمقراطية تعني أن شعبنا سيتعرض على الدوام لعدم الاستقرار والقلاقل والضعف الاقتصادي الذي يعرضنا للاستغلال من جانب الديمقراطيات القوية في العالم ؟ إن الهيمنة من جانب الدول الديمقراطية لا تقل في قمعها عن الهيمنة من جانب الدول الشمولية .

ان الديمقراطية تعني حكم الاغلبية . وينبغي أن يكون للأقليات حقوقها ولكن هل تشمل هذه الحقوق إنكار حقوق الغالبية ؟ حقا ، إن الغالبية لا يجوز لها أن تقمع الأقلية ولكن إذا كانت الأقلية تمارس حقوقها دون مسؤولية ، وتصبح عملية للديمقراطيات الأجنبية وتحاول اضعاف بلدها بحيث تجعل منها دولة عميلة لبعض الدول الديمقراطية ، هل ينبغي للغالبية أن تخضع باسم الديمقراطية للأقلية ؟

إذا كان للديمقراطية أن تصبح النظام المقبول الوحيد للحكم داخل الدول ، ألا ينبغي أن تكون هناك أيضا ديمقراطية فيما بين دول العالم ؟ إننا نقف على قدم المساواة في الامم المتحدة ، ولكن هناك خمس دول لها حقوق تفوق حقوق بقية الـ ١٦٦ دولة . وقد قامت سبعة بلدان بإصدار قوانين كان لها تأثير عكسي على اقتصادات الآخرين . هناك حفنة من الامم أخذت على عاتقها مسؤولية تحديد النظام العالمي

الجديد . وهناك الكتل التجارية القوية التي تتطلب فرض قيود طوعية وسن قوانين وإجراءات تتجاوز حدود اقليمها هي . ومن الواضح أن دول العالم ليست متساوية ، لا في الامم المتحدة ، ولا في أي مكان آخر . وإذا كانت الديمقراطية هي مفهوم منصف ، فلماذا يتعين علينا أن نقبل عدم التكافؤ فيما بين الامم ؟

كل هذه النقاط تبين أن هناك علاقات غير صحية وغير ديمقراطية فيما بين الامم . ومع ذلك يفترض بأن المساواة والحرية هما المبدآن الملهمان الوحيدان لهذه الحضارة الحديثة .

وعندما أسست الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، انتحل المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لانفسهم حق توزيع الادوار والسلطة على الامم . وقد حدثت أشياء كثيرة منذ ذلك الحين . فلم يعد المنتصرون في عام ١٩٤٥ مسيطرين على الشؤون العالمية . لقد بزغت أمم قوية جديدة ، بينما طرأ على بعض الدول الرئيسية تغيير هيكلي ؛ وتبلورت أفكار جديدة حول ما يمثل الحق والباطل والديمقراطية . فهل سنظل مكبلين إلى الأبد بنتائج الحرب العالمية الثانية ؟

اذا اريد للديمقراطية الدولية ، كما تمثلها الامم المتحدة ، أن تكون ذات مغزى وفعالية ، فلا بد لها من جرعة من الافكار والحقائق المعاصرة . فالعالم بحاجة للمحافظة على النظام ، كما تبين لنا من حرب الخليج . ولكن هل نريد رجال شرطة نصبوا أنفسهم أم قوة شرطة مسؤولة أمام هذه الهيئة ، هيئة الامم المتحدة ؟

إن اجراءات الشرطة التي تقوم بها الامم المتحدة يلزم أن تكون منظمة بمبادئ وقواعد . ففرض الحصار على قلعة أو مدينة حتى يتعين على سكانها أن يأكلوا الفئران أو يموتوا جوعا قد يبدو أمرا ملائما ومقبولا في العصور الغابرة . ولكن هل يبقى ضميرنا مستريحا لو فرض الجوع على أمة بأكملها لاجبارها على الرضوخ ؟ هل يستريح ضميرنا إذا كان الضحايا الرئيسيون هم كبار السن والضعفاء والحوامل والاطفال الرضع وصغار السن والابرياء ؟

وإذا تتوفر الاسلحة الحديثة ، هل ينبغي شن الحرب أو اتخاذ اجراءات الشرطة بتدمير البلد العاصي تدميرا تاما بغية تفادي الإصابات بين صفوف قوة شرطتنا ، وفي المقام الاول تجنب الاثر المحطم للروح المعنوية الذي تتركه عودة التوابيت الى الوطن ؟ هل يمكن حقا ان يكون كل ما تضربه القنابل والقذائف الضخمة ذا طبيعة عسكرية ؟

هل اتفاقية جنيف لاتزال سارية على السلوك في الحرب ؟ إننا نشجب الحرب الكيميائية ، ولكن هل علينا أن نحتفظ بالاسلحة النووية ؟ هل يشعر الذين يمتلكون هذه الاسلحة بالقلق إزاء الآثار المدمرة لتلك الاسلحة ؟ وهل لديهم ما يكفي من الشعور

بالمسؤولية ليمنعهم من استعمالها إلا كاداة ردع ؟ من يقرر متى تقوم الحاجة إلى الردع ؟

إن قادة الدول النووية ، الاشخاص الذين يمكنهم ضغط الازرار النووية ، ليسوا في مامن من الخطر ، كما برهنت بجلاء الاحداث في الاتحاد السوفياتي . وليس بامكاننا حتى أن نضمن الا يصبح شخص ما غير عاقل قائدا فيتمكن من الوصول إلى ذلك الزر . وبالتالي فإن وجود اي سلاح نووي شيء لا يمكن تبريره في عالم اليوم .

وينبغي للامم المتحدة ، التي تقوم بدور المفتش في العراق ، أن توسع ذلك الدور ليشمل مراقبة تدمير كل الاسلحة النووية في كل مكان . واكثر من ذلك ، ينبغي لها أن تحد من اختراع وانتاج الاسلحة الشيطانية الاخرى . إن الاسلحة المخصصة للدفاع ينبغي أن تكون للدفاع فقط ، ويجب أن تكون قدراتها محددة بشكل يمنع استخدامها كاسلحة للعدوان إلا على نحو محدود . وينبغي الحد من بحوث الاسلحة الجديدة من جانب جميع الدول ينبغي الا يباع اي سلاح لاية جهة إلا بتراخيص صادرة عن الامم المتحدة . لقد انضمت ماليزيا إلى الجهود التي تبذلها الوفود الاخرى في هذه الدورة للجمعية العامة من أجل وضع سجل في الامم المتحدة للاسلحة يوفر الشفافية والثقة كخطوة أولى نحو إعطاء الامم المتحدة سلطة شاملة في مجال نزع السلاح .

إننا لسنا بحاجة إلى الاسلحة إلا لمحاربة المجرمين . وإذا تعرضت دولة ما إلى انتفاضة مسلحة ينبغي عندها للامم المتحدة أن تشارك في اخمادها . ولا ينبغي اسقاط الحكومات الديمقراطية إلا بالعمليات الديمقراطية . وكل ما يتجاوز العمليات الديمقراطية يستحق تدخلا من الامم المتحدة إذا طلب منها ذلك . ولا يمكننا أن نشرف على تفكك الدول إلى طوائف عرقية شتى ، خاصة في الحالات التي لم يكن التوحيد الاهلي للدولة قد تم فيها بفعل عمل عسكري .

ولعل البعض يتساءل كيف يمكن لدولة نامية صغيرة مثل ماليزيا أن تعطي النصائح حول كيفية إدارة العالم ؟ ليس لنا فعلا أن نعطي النصائح لولا أن ما يفعله العالم ، وما تفعله بعض الدول بل ما يفعله بعض الافراد ، يؤثر علينا - ويؤثر علينا سلبيا .

إن هناك اليوم في بعض البلدان المتقدمة النمو من يرون أن من حقهم أن يقولوا لنا كيف نحكم بلدنا . وإذا لم نسمح لهم بذلك اعتبروا أن من حقهم أن يدمروا اقتصادنا ، وأن يفقروا شعبنا ، بل وأن يطيحوا بحكوماتنا . وهؤلاء الناس يتشبثون بقضايا مختلفة ، مثل حقوق الانسان والبيئة ، بغية إعادة فرض الحكم الاستعماري علينا . وتساعدهم في ذلك وسائط الإعلام الغربية ، التي تعتبر أيضا أن من واجبها أن تقول لنا كيف نحكم بلداننا . ويتضافر كل ذلك ليجعل الاستقلال عديم المعني تقريبا . ويكمن أملنا الوحيد في تحقيق الديمقراطية في الامم المتحدة ، خاصة وأن خيار الإفلات والانضمام إلى الطرف الآخر لم يعد متاحا لنا . إننا نريد أن نظل مستقلين ولكننا نريد أيضا أن نتمسك بالمعايير الدولية لا تلك التي تحددها بعض المنظمات غير الحكومية أو تحددها ما تسمى بالديمقراطيات المتقدمة ، بل التي تحددها جميع دول العالم . وإذا أخطأنا ، فإن الامم المتحدة هي التي ينبغي أن تعاقبنا لا أمثال روبن هود .

ويسعدنا أن رياح التغيير سببت تطورات هامة في جنوب افريقيا ، نأمل أن تؤدي الى تفتيت الفصل العنصري وبدء المفاوضات صوب إقامة جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية لا عرقية . وما كان لهذا أن يحدث لولا التضامن الدولي ، ولولا قيام منظومة الامم المتحدة بدور رئيسي في ممارسة الضغط اللازم على بريتوريا . وعلى الرغم من هذه التطورات الهامة لابد من الحفاظ على التضامن الدولي ، المتجلي في إعلان الامم المتحدة التوافقي لعام ١٩٨٩ ، لمواجهة التحديات الصعبة التي لاتزال ماثلة وضمان وصول عملية التغير في جنوب افريقيا وإلى خاتمة ناجحة . ويجب الآن إعطاء الاولوية لوضع حد للعنف في مدن السود ، وإحياء العملية التحضيرية للمفاوضات الدستورية التي يشارك فيها نظام بريتوريا ، والمؤتمر الوطني الافريقي وانكاثا وغيرهم ، علاوة على معالجة مشاكل التباينات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن عقود من الفصل العنصري .

ولئن عاد مناخ السلم والحوار بالفائدة على كثير من أجزاء العالم ، فإن الشرق الاوسط لايزال أكثر المناطق تفجرا ولايزال الشعب الفلسطيني يعاني من نير

الاحتلال الاسرائيلي الوحشي وغير الشرعي . وقد أثارت مبادرة السلم الحالية المقدمة من الولايات المتحدة آمال العديد من الدول ، بما فيها ماليزيا ، في البدء بعملية سلام نشطة تؤدي إلى حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك إنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين . إننا نرحب بهذه المبادرة وبالتزام الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر بالاضطلاع بهذه المهمة الصعبة ونتمنى لهما النجاح .

إن محنة الشعب الفلسطيني تلمس فؤاد كل ماليزي . إننا نريد للشعب الفلسطيني أن يعامل بإنصاف وعدل . وإذا اعتبر ما يقوم به أبناؤه حماية لانفسهم عملا اجراميا فينبغي اعتبار نفس الأعمال أعمالا اجرامية بالمثل عندما ترتكبها اسرائيل . فالحكومات التي تختطف البشر وتقتلهم ينبغي ادانتها ، وبشدة أكثر مما نقابل به المقاتلين المستيئسين من أجل الحرية الذين أجبروا على اللجوء الى العنف لعدم تمكنهم من التوصل الى العدالة بأية طريقة أخرى . إن البناء المتسارع للمستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية في الاراضي المحتلة يمثل عملا استفزازيا لا مبرر له من جانب السلطات الاسرائيلية ويشكل عقبة خطيرة ومرفوضة في طريق جهود السلام الحالية . وفي رأينا أن الاحرى باليهود في الاتحاد السوفياتي أن يظلوا هناك ، حيث يمكن الاستفادة من مهارتهم في ميدان الاعمال بما يخدم إعادة بناء اقتصاد ذلك البلد .

من المتوقع في العام القادم أن تجتمع دول العالم في ريو دي جانيرو لمناقشة البيئة . وإذا كان لنا أن نجتمع هناك ، فإننا نحتاج الى معرفة ما اذا كان من المقدر لهذا الاجتماع أن يكون اجتماعا مثمرا أم دورة لتوجيه الاتهامات إلى العالم الثالث . فإذا أريد لهذا المؤتمر أن يكون منتجا ، تعين علينا مواجهة الحقائق والتعامل معها . وما لم نقبل الحقيقية المتصلة بمصادر تلوث البيئة وارتفاع درجات الحرارة واستنزاف الأوزون وأسباب كل ذلك ، فلن تنجح الجهود التي نبذلها لعكس هذه العملية . وإذا ذهبنا الى ريو ، فلنذهب لنناقش مسار عمل مشترك للبيئة والتنمية ونتفق عليه .

والفكرة القائلة بأن انقاذ الغابات المدارية لا يتم إلا بمقاطعة الاخشاب المدارية فكرة تفوح منها رائحة الاجبار الاقتصادي أكثر من الرغبة الحقيقية في إنقاذ الغابات . وإذا منع القطع الانتقائي للأشجار والإدارة القابلة للإدامة ، فلم تعد الغابات مصدر ثروة ، فقد تتم إزالة هذه الغابات التي لم تعد لها قيمة بغية انتاج المحاصيل الغذائية أو توفير خشب الوقود للبلدان النامية الفقيرة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الإمكانية الضخمة لإعادة تشجير الغابات لم يتم تناولها . فيمكن لصحارى كاليفورنيا أن تحول إلى غابات مدارية بكل ما فيها من حيوانات ونباتات الغابات المطيرة ، ببساطة وذلك بإخراج المياه الجوفية وغرس الأشجار . وبدلا من ذلك ، فإن المياه الجوفية تستخدم الآن في ملاعب الجولف والبحيرات الصناعية التي تحيط بالفنادق الفاخرة . وإذا كان من الممكن لنا أن نصنع الطائرات الحربية المتقدمة التي تبلغ تكلفة الطائرة الواحدة منها بليون دولار ، فمن المؤكد أن لدينا القدرة على الابتكار والأموال اللازمة لإنشاء الغابات المدارية في صحارينا . وان ليبيا تستحق التهنئة على استخدام المياه الجوفية في ري صحرائها . ومن المؤسف أن الدول الأغنى والأكثر تقدما من ليبيا لم تقم بأي عمل هام يضيف الخضرة إلى العالم .

ويجري استعمال مركبات كلوريد الكربون الفلورية ومواد الوقود الاحفورية على أوسع نطاق في أغنى البلدان . هل هناك احتياج حقيقي لاستعمال مركبات كلوريد الكربون الفلورية في الرش ، في حين أنه يمكن لكرة بسيطة من المطاط أن تؤدي نفس العمل ؟ وهل تحتاج فعلا البلدان ذات الاعداد الكبيرة من السيارات الضخمة أن تستعملها في حين أنه يمكن للسيارات الصغيرة أو وسائل المواصلات العامة الفعالة أن تسير باستخدام كهرباء مولدة من مفاعلات القوة الكهربائية المائية ؟

ونحن في البلدان الفقيرة نود أن نحصل على قوة كهربائية مائية بتكلفة زهيدة . وحقا أن علينا أن نضحي ببضعة آلاف الهكتارات من الغابات . وذلك في مقدورنا لأن لدينا ملايين أخرى من الهكتارات . ولكن شتى الحملات تشن ضد اقتراحاتنا بمشاريع الكهرباء المائية . وبطبيعة الحال ، سيستخدم البنك الدولي الآن لحرمان البلدان الفقيرة من القوة الكهربائية المائية الزهيدة التكاليف ، وذلك بعد أن طورت البلدان الغنية أغلبية قدراتها الكهربائية المائية . هل يمكن لاحد أن يلومنا إذا ما رأينا أن هذه مؤامرة للابقاء على فقرنا ؟

وإذا كان لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية أن يكون مثمرا ، فلنسمع الآن خطط البلدان الغنية لتقليل اسهامها في تدهور البيئة . وإذا كان النهج الوحيد هو ربط المساعدة التي تقدم للبلدان الفقيرة بما يتعين على هذه البلدان الفقيرة أن تفعله في مجال البيئة لرفاه هذه البلدان الغنية ، فسيكون المؤتمر بمثابة فرصة ضائعة .

ولا يمكن للنمو الاقتصادي في بلد فقير أن يعتمد على السوق المحلية . فلكي تنمو البلدان الفقيرة ، يجب أن تحصل على المساعدة أو على حرية الوصول الى الاسواق الاجنبية . وسيكون من قبيل الانتحار بالنسبة للبلدان الفقيرة أن تقتصر على أسواقها . ومن جهة أخرى فإن لدى البلدان الغنية كل مدعاة للاقتصار على أسواقها .

وقد أقيمت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لتعزيز التجارة العالمية المنصفة الحرة . ولكن كيف يمكن للبلدان الفقيرة أن تدافع عن حججها منفردة في جولات المجموعة في حين أن التكتلات التجارية الكبرى تسيطر على تلك الاجتماعات ؟ ومن هو الذي يستمع إلى حجج حزينة من بلد صغير لا قيمة له من بلدان العالم الثالث ؟

لكي تسمع حجج البلدان الفقيرة ، لابد لها أن تتجمع سويا - لا لكي تنشئ تكتلات تجارية فقيرة ، ولكن لكي تعطي حججها ثقلا . ولهذا اقترح تشكيل المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا - لا كتكتل تجاري ، بل كمحفل لدول شرقي آسيا للتشاور فيما بينها بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن موقف مشترك لمواجهة مشكلة مشتركة ترجع إلى الممارسات التجارية التقييدية التي تقوم بها البلدان الغنية .

ومما يثير حيرتنا أن نجد أن نفس البلد الذي يدعو إلى التجارة الحرة يعارض معارضة صريحة ومستترة هذا الهدف الذي ينحصر في سماع صوتنا في الشؤون الدولية . ومما يبعث على الدهشة بدرجة أكبر أن توجد هذه المعارضة في حين أنه يجري تشكيل رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على أساس مبدأ حق الارتباط الحر للبلدان المستقلة . هل يمكن أن يكون الأمر هو أن الجائز والمناسب للبلدان الغنية ليس جائزا أو مناسبا للبلدان الفقيرة ؟ يكاد المرء أن يشك في وجود انحياز عنصري وراء ذلك الموقف .

إن ماليزيا تؤيد الأمم المتحدة في جميع المنعطفات . ونرى أن الأمم المتحدة هي الأداة المشروعة الوحيدة لإنشاء عالم منصف ولحماية الضعفاء والفقراء من ضغوط الأقوياء . إننا نرحب بنهاية الحرب الباردة ، ولكن يجب أن نعترف بأننا نشعر بأننا أصبحنا معرضين وضعفاء بأكثر مما كنا في أي وقت مضى . ولا يوجد مكان نتطلع إليه إلا الأمم المتحدة . ونحن في حاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في شؤون العالم .

ولئن كنا نرى أن مجلس الأمن الذي تعاد هيكلته له دور حيوي يضطلع به ، فإننا نود أن نرى علاقة دستورية متوازنة ، بما في ذلك المسؤولية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة بغية جعل الأمم المتحدة حاميا حقيقيا للسلم ، كما اقترح في تقرير الأمين العام في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وفي هذا السبيل انضم وفد ماليزيا إلى غيره من الوفود في العمل على تداول الرأي حول السبل والوسائل التي يمكن اتباعها لإعادة تنشيط أجهزة الأمم المتحدة ، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وخبرة صراع الخليج أيضا تجعل من الحتمي أن تستكشف الأمم المتحدة امكانيات الدبلوماسية الوقائية وتنفذها ، بما فيها قيام الأمين العام بدور أكثر نشاطا ، والتوسع في عمليات صيانة السلم . وترى ماليزيا أن الأوان قد آن لكي يستكشف المجتمع الدولي أيضا امكانيات محكمة العدل الدولية ، وهي الجهاز القضائي للأمم المتحدة ، بصفتها وسيلة لتعزيز تسوية الصراعات بالسبل السلمية وفقا لأحكام القانون .

لقد وصل المجتمع الدولي الآن الى مفترق طرق . ولدينا فرصة حقيقية لبناء عالم أفضل عن طريق توافق الآراء واستخدام الأمم المتحدة كمحفل وأداة أساسيين لتحقيق أهدافنا . ولا يمكننا أن ندع هذه الفرصة التاريخية تفوتنا ، فرصة الانتفاع بأرباح السلم الناتجة عن ايقاف الحرب الباردة . ومع ذلك يجب التأكيد على أن نهج توافق الآراء العالمي يتطلب التسامح مع مختلف الأفكار والممارسات الكامنة في عالمنا الذي يتسم بالتعقد والتعددية . وببساطة ، فإنه لا يوجد مكان لنظام دولي يقوم على الهيمنة والسيطرة . فلنعمل معا إذن ، بصفتنا شركاء في مسعانا المشترك لبناء عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به .

اصطحب داتو سري السيد مهاتير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا ، من المنصة .

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الجمعية العامة ، بانتخابها السفير الشهابي ممثل العربية السعودية رئيسا لدورتها السادسة والاربعين ، قد أشادت بصفاته المهنية والشخصية البارزة ، فضلا عن تشريفها لبلده الذي يعرف الجميع التزامه بالسلم والامن الدوليين . وإذ نقدم اليه أصدق التهاني ، نود أيضا أن نؤكد له على أننا تحت تصرفه التام في اضطلاعه بمهمته .

ونود أن نعرب لسلفه ، السفير غيدو دي ماركو ، عن شعورنا بالامتنان البالغ إزاء الطريقة المقتدرة والملتزمة التي اتبعها في اضطلاعه بولايته في غضون عام حافل بالعمل بوجه خاص .

ولامينا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، نجدد عميق امتناننا لجهوده الدؤوبة في خدمة المثل النبيلة لمنظمتنا .

ومن حسن الحظ أن منظمتنا تتسم بطابع يزداد عالمية يوما بعد يوم . ففي السنة الماضية قبلت ناميبيا ولختنشتاين في المنظمة ، وهذه السنة انضمت الى الاسرة الكبيرة للامم المتحدة جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، واستونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا . إننا نرحب بها بين ظهرانينا مقتنعين بأنها ستساعد في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة.

تنعقد دورة هذه السنة للجمعية العامة وسط التقلبات العنيفة التي لاتزال تحدث منذ العام ١٩٨٩ ، الامر الذي يؤدي أمام أعيننا الى رسم خريطة سياسية جديدة للعالم .

وهذه التقلبات العنيفة التي أحدثت ابتعادا جذريا عن أجواء العداء التي سادت حقبة الحرب الباردة قد أتت بتأثيرات ايجابية توحي حتى الآن بالكثير من الامل .

والشعوب العديدة التي خضعت بالامس لنير القهر من جانب نظم وهياكل تتعارض مع تطلعاتها ، أصبحت اليوم تروي ظمأها للحرية والرغبة في التحرر . ثم ريح جديدة من الحرية والديمقراطية تهب على جميع القارات .

وفي الوقت نفسه ، فإن عملية نزع السلاح آخذة في الترسخ ، والسبيل مفتوح الآن لتسوية المنازعات التي ظلت حتى اليوم بعيدة عن جميع الحلول .

وفي أنغولا ، تضع الحرب الأهلية أوزارها ، والمصالحة الوطنية المنشودة أصبحت مدرجة في جدول الأعمال .

أما في ليبريا ، فإن عملية السلم التي بدأها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ماضية قدما ، ونأمل أن يتمكن الشعب الليبيري في نهاية المطاف من التوصل الى تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق إجراء انتخابات حرة ديمقراطية . والسنغال التي يشرفها أن ترأس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا تود أن تغتنم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه لهذا المجهود الإقليمي الرامي الى مساعدة ليبيريا للخروج من مأزق دام طويلا .

وفي موزامبيق بدأت فعلا عملية المفاوضات ، بيد أننا نأسف لأن العملية قد توقفت ، وينبغي لنا أن نشجع أطراف النزاع وجميع ذوي النية الحسنة الذين يأملون بشوق في مساعدة هذا البلد لاستعادة السلم في ظل الوفاق الوطني ، ومواصلة الجهود بغية تحقيق تسوية نهائية لنزاع كلف هذا البلد الصديق ثمنا باهظا جدا .

وفي جنوب افريقيا ، اتخذت تدابير مشجعة للتوصل الى استئصال شأفة نظام أدانه العالم بأجمعه . وتؤيد السنغال استمرار الجهود التي بذلت في هذا البلد قبل الآن ، ونحن على قناعة بأن الرجلين العظيمين نلسون مانديلا وفردريك دي كليرك سينجحان في تحقيق مسعاهما العادل من أجل الديمقراطية والمصالحة الوطنية .

أما في كمبوديا ، فقد أحرز تقدم كبير في عملية تنفيذ خطة التسوية الرامية الى ايجاد حل شامل في ظل الوئام والسلم .

ولقد سمح لنا المناخ الجديد في العلاقات الدولية التغلب على أزمة كانت تمثل ، من حيث طبيعتها وآثارها ، تحديا رئيسيا لمصداقية منظمتنا .

ومنذ بداية الصراح في الخليج ، وقف بلدي إلى جانب الحق في إدانة العدوان غير المقبول الذي وقعت ضحيته الكويت ، وهو يثني مجددا على تصميم المجتمع الدولي على ضمان احترام الحق والقانون .

إن الوحدة وثبات الهدف اللذين استعادت بهما الامم المتحدة حقوق الكويت غير القابلة للتصرف هما سبب في أمل كبير ، أمل في أنه سيكون بإمكان منظمتنا من الآن فصاعدا التوصل الى تحقيق أحد مقاصدها الاساسية ألا وهو :

"جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الامم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة" (ميثاق الامم المتحدة ، المادة الاولى ، الفقرة ٤) .

وهذا يتصل بالمهمة النبيلة التي يقع على عاتق المجتمع الدولي الإضطلاع بها اليوم ، ألا وهي التأكيد الجلي على الا تتحول هذه الآمال الى أوهام .

ولا ينتقص من هذه التغييرات الايجابية الجارية التأكيد على أنه لا تزال أمامنا طريق طويلة قبل تحقيق عالم يسوده السلم والعدالة والتقدم .

والى جانب احتمالات تحقيق الامن والحرية والتقدم ثمة أمراض مزمنة مثل التخلف والفقر لاتزال موجودة ، كما تبرز في نفس الوقت تحديات جديدة في شكل صراعات إثنية أو قومية ، وخطر الحرب الاهلية ، وموجات الحقد على الاجانب وكرههم نتيجة الهجرة التي هي اليوم موضوع بحث في العديد من البلدان الغنية ووجود قلق يومي في بلدان نامية .

هذا يعني أننا نجد أنفسنا على مفترق طرق ، وفي مرحلة حاسمة يجب علينا أن نبني فيها نظاما جديدا على أنقاض النظام القديم الذي ينهار أمام أعيننا . لذلك تواجهنا جميع المشاكل المتصلة ببناء شيء على أنقاض القديم ، إنه التحدي الذي يجب أن تواجهه جميع الامم معا يدا واحدة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد روجرز (بليز) .

ولئن كانت حالة التعادل بين الكتلتين العسكريتين والمنافسة على القوة بينهما قد حافظتا على السلم في أنحاء شتى من العالم بل نقلتا الصراعات الى مناطق جغرافية أخرى ، فإنه لم يعد من الممكن اليوم اتخاذ هذه المواجهة ذريعة لإدامة حالات لا يمكن قبولها .

إن السنغال ، باعتبارها بلدا ديمقراطيا حرا كرس نفسه لتحقيق السلم عن طريق القانون ، والتزم التزاما كاملا بتعزيز السلم والأمن والتضامن الدولي والتعاون ، تود أن تسهم في هذه الدراسة للنظام الدولي الجديد التي يتطلع العالم بأكمله الى تحقيقه .

وأول عمل في هذا السبيل هو ضمان احترام القانون في العلاقات الدولية ونرى أن هذا العمل يعتبر شرطا لا غنى عنه لقيام نظام جديد تعتبره كل البلدان والشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم نظامها لانه يعبّر عن طموحاتها المشروعة في الحرية والسلم والتقدم الاجتماعي .

وما فتئت بلادي تؤكد أنه لا يمكن أن يتحقق السلم الدائم أو الأمن أو العدالة إلّا اذا التزمت جميع الأمم بحكم القانون الذي تضعه منظمتنا .

إن هذا يبرر تماما الآمال التي علقت على القرار الخاص بأزمة الخليج الذي أشرت اليه توا . إن تعبئة الجهود التي لم يسبق لها مثيل لتأييد القانون الدولي أثناء هذه الأزمة ، ينبغي أن تلهم جهودنا المقبلة في كل حالة ينتهك فيها القانون . واذا أردنا أن تسود العدالة فينبغي أن يكون القانون واحدا للجميع .

أليس من الأهداف الرئيسية لمنظمتنا ، تطوير علاقات الصداقة بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب ؟

واذ قلت ذلك ، لا يسعني إلّا أن أفكر في مأساة الشعب الفلسطيني الذي لا يزال ينتظر من المجتمع الدولي أن يعيد له حقوقه غير القابلة للتصرف في أن يكون له وطن وأرض يمكن أن يقيم عليها النظام السياسي والاجتماعي الذي يختاره لنفسه .

واليوم ، في الوقت الذي تبذل فيه جهود مضنية لعقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط ، فإن أملنا الوطيد هو أن يتمكن هذا المؤتمر من توفير اطار للمفاوضات ، يمكن أن تبدأ فيه أخيرا عملية تحرك صوب تحقيق السلم والامن وحسن الجوار ، واحترام الحقوق الاساسية لشعوب وبلدان المنطقة كلها ، على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

بيد أننا نرى أن ايجاد نظام للسلم والامن يتطلب تطبيق دبلوماسية وقائية حقيقية لادارة الحالات التي تهدد السلم .

ويبدو لنا أن مجلس الامن المكلف بمهمة صيانة السلم والامن الدوليين ، هو الهيئة المثلى للاضطلاع بهذه المهمة . إن المناخ الجديد الذي يسود في مجلس الامن ينبغي أن يمكنه الآن من أن يتولى على نحو كامل السلطة التي عهد بها اليه ميثاق الامم المتحدة . أليس من المرغوب فيه الآن اتخاذ خطوة اضافية للتنبؤ بالصراعات قبل وقوعها ومنع نشوبها ؟

إن عقد اجتماعات دورية للمجلس لاستعراض الحالة الدولية قد يمكنه من تحديد المناطق المحتملة للصراعات وبالتالي احتواء الازمات قبل أن تنفجر .

وفي هذا الصدد ينبغي التفكير في تعزيز دور الامين العام وسلطته فيما يتعلق بارسال بعثات المراقبين وبعثات تقصي الحقائق لإعلام مجلس الامن بالحالة .

لقد سجلت الامم المتحدة نجاحات باهرة في عمليات صيانة السلم التي تقوم بها وهي تستحق تهانينا . ونود أن نؤكد مرة أخرى استعدادنا لمواصلة تأييدنا الكامل لهذه العمليات التي تضطلع بدور هام في تعزيز السلام العالمي . ونعتقد أن تعزيز هذه العمليات وتوسيع نطاقها في أي مكان يحتمل نشوب صراع فيه ، يجب أن يحظيا بأولوية قصوى .

كذلك فإن اقامة وترسيخ السلم والامن في العالم ، يشجعان على ظهور نظم حرة ديمقراطية . فالحرية أداة فعالة لتحقيق السلام .

أليس من الملفت للنظر ونحن ننظر في تاريخ العلاقات الدولية اليوم أن نجد أنه في الـ ١٥٠ نزاعا التي سفكت فيها الدماء في جميع أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية لم ينشب أي من هذه النزاعات بين بلدان تعيش في ظل نظم ديمقراطية ؟

أليس من الملفت للنظر أيضا أن الحرية كانت العامل الحفاز الحقيقي في تخفيف حدة التوتر الذي نلمسه الآن بين الكتلتين اللتين كانتا متعاديتين ؟

لقد ورد في الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن "الحروب تتولد في عقول البشر ، وفي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام" .

إن اقامة حصون السلام هذه يقتضي بصفة خاصة تعزيز قيم الحرية والتسامح واحترام حقوق الإنسان .

ونتيجة لتوافق الآراء الموجود الآن بشأن احترام هذه القيم فإننا نعيش الآن عصرا جديدا في العلاقات الدولية .

ينبغي أن نشجع هذه القوى الدينامية التي تعمل من أجل الحرية ، وقد ذكرت لجنة الجنوب بحق ما يلي :

"وفي نهاية المطاف ، فإن مطالبة الجنوب بالعدالة والانصاف والديمقراطية في المجتمع العالمي لا يمكن أن تنفصل عن سعيه لتحقيق هذه الأهداف داخل مجتمعاته ... وهذا كله من شأنه ... أن يزيد فرص الجنوب في تحقيق نظام عالمي جديد" . (تحدي الجنوب : تقرير لجنة الجنوب ص ٢٨٧ باللغة الانكليزية)

لقد أدركت السنغال وجميع أعضاء المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وعددهم ١٦ عضوا ، هذه الحقيقة . وفي اجتماعهم الاخير المعقود في أبوجا ، بنيجيريا بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اعتمدوا "الإعلان الخاص بالمبادئ السياسية" الذي يهدف على وجه التحديد الى ترسيخ خطاهم على طريق الديمقراطية .

وفي هذا الإعلان تلتزم البلدان الاعضاء بما يأتي :

"... تعزيز وتشجيع التمتع الكامل والحر لجميع شعوبنا بحقوق الإنسان الاساسية ، وبصفة خاصة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق المتأصلة في كرامة الإنسان واللازمة لتحقيق تنميته الكاملة والمستمرة" .

إن البلدان الاعضاء في هذه المجموعة ، عندما أعربت بهذه الطريقة عن تمسكها الشديد بحرية الفرد وحقه غير القابل للتصرف في الاشتراك في بناء المجتمع الذي يعيش فيه ، عبّرت عن رغبتها في الالتزام بالاسهام الايجابي في اقامة عالم جديد أكثر عدالة وأوفر سلما .

إن سيادة القانون الدولي ومنع نشوب الصراعات وتعزيز الحرية تعتبر العناصر التي تمكننا من بناء نظام دولي جديد قادر على مواجهة التحديات المستمرة .

وبناء مستقبل يختلف عن الماضي يعني كذلك بصفة خاصة أنه يتعين علينا أن نواجه التحدي الدائم المتمثل في التخلف . لقد أشير بالفعل الى أن التنمية مرادف للسلم ، ومنذ أحد عشر عاما ، أكدت لجنة الشمال والجنوب المعنية بمشكلات التنمية الدولية التي يتولى رئاستها المستشار الالماني السابق ويللي براندت ، في تقريرها المعنون "الشمال والجنوب - برنامج من أجل البقاء" ما يلي :

"عندما يسود الجوع لا يمكن للسلم أن ينتشر . واذا أردنا أن نمنع الحروب وجب علينا أن نزيل الفقر" .

واليوم ، على الرغم من هذا التحذير ، فإن الفقر مستمر وآخذ في الانتشار . كما أن الحالة تزداد سوءا باطراد نتيجة للتناقص المطرد في أسعار المواد الخام ونتيجة للدين الخارجي ومتطلبات برامج التكيف الهيكلي ، وتُظهر هذه الحالة أن التعاون الدولي من أجل التنمية لم يصبح بعد جزءا من التجدد الذي تتسم به العلاقات الدولية الجديدة . إنها حقيقة مذهلة : فبلدان الجنوب ، التي سحقتها وطأة الدين وتردي معدلات التبادل التجاري ، تعمل وتنتج أكثر مقابل عائد أقل بغية أن تسدد الفوائد التي تخضع هي نفسها لتقلبات أسعار العملات الأجنبية . وهكذا فإن الجنوب مستمر في تمويل الشمال بمعدل عشرات البلايين من الدولارات سنويا . وعليه فإن الفجوة بين الغني والفقير تزداد اتساعا .

ومما لا شك فيه أنه يوجد ادراك متعاظم لهذه الحالة التي لا تطاق ولترابط اقتصادات الشمال والجنوب . والآن هناك اعتراف متزايد بأنه ما لم تحل مشاكل التنمية فإنه لا يمكن ايجاد حل لمشاكل البيئة العالمية أو لمشاكل الهجرة والاتجار بالمخدرات وما الى ذلك .

وفي الواقع ، اتخذت مبادرات بناءة للمساعدة على اصلاح الخلل المزمن بين الشمال والجنوب . وإنني أفكر بشكل خاص في مؤتمر باريس الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والذي كرس لمشاكل أقل البلدان نموا ، والذي اعتمد خلاله برنامج عمل لتلك البلدان . كما إنني أفكر أيضا في العديد من المبادرات الفردية التي اتخذتها بعض بلدان الشمال لتخفيف العبء عن بعض بلدان الجنوب . وهنا في نيويورك ، حددت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي انعقدت في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، انتعاش النمو في البلدان النامية على أنه من أهم تحديات التسعينات ، وسعت في نفس الوقت لرفع مستوى التعاون الدولي ليرقى الى مستوى التحديات .

إلاّ أنه يتعين علينا بالطبع أن نذهب الى ما هو أبعد من ذلك . وفي العام الماضي ، طرح الرئيس فرانسوا ميتران على الجمعية العامة فكرة خطة دولية لمساعدة

العالم النامي ، تُموَّل من موارد جديدة ، وتستهدف جمع المشاركين في "مأساة عصرنا الحالي" ، مأساة التخلف ، في حوار مضموني . واتاحة هذه الموارد أمر ممكن ، ذلك أنه بوقف سباق التسلح المنتظر ستُحرر امكانيات ضخمة كجزء مما يسمى "عائدات السلم" . وهكذا فإن النداء الذي طال أمده لنزع السلاح من أجل التنمية يصبح أكثر الحاحا اليوم . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نلاحظ أن المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي انعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، اعترف بالربط الاخلاقي والسياسي بين نزع السلاح والتنمية ، وأن ذلك الربط ، في الحقيقة ، ينبغي أن يوضع موضع التنفيذ من خلال تدابير محددة تتخذ على صعيد اقليمي ودولي .

وعليه ، فإننا نعتقد أنه قد آن الأوان لاستئناف النظر في هذه المسألة والتأكد من أن جزءا على الأقل من الموارد الضخمة المكرسة حتى الآن لسباق التسلح سيحول الى مهام التنمية . إلاّ أن فكرة الخطة الدولية لمساعدة العالم النامي تدعو الى قيام حوار بين الشمال والجنوب ، وهو أمر لا غنى عنه لتجديد العلاقات الاقتصادية الدولية . والسنغال ، انطلاقا من ادراكها العميق بهذه الحاجة ، أخذت بزمام المبادرة بالتعاون مع الهند وفنزويلا ومصر ، مغتنمة فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين للثورة الفرنسية في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، لبدء مناقشات غير رسمية مع بعض بلدان الشمال بشأن هذا الموضوع . ولا يزال هذا الجهد مستمرا ، ويحدونا الأمل في أن يثمر استئناف هذا الحوار في النهاية .

إن الحوار المحبذ للتعاون في وضع آلية للتعاون من أجل التضامن والسلم بين قطبي العالم مستصوب أكثر منه في أي وقت مضى . وكما أن الحوار بين الشمال والجنوب أمر لا غنى عنه فإن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب لا غنى عنه كذلك ، اذ أنه عنصر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية . وبلدي ، الذي جعل من التعاون بين الجنوب والجنوب عنصرا أساسيا من عناصر سياسته الخارجية ، كان أيضا من مؤسسي مجموعة القمة المعنية بالتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب ، مجموعة الـ ١٥ ، التي عقدت أول

اجتماع قمة لها في كوالالمبور في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وسيكون هذا المحفل من النوع الذي يعطي مضمونا محددا ودفعا سياسيا للتعاون بين الجنوب والجنوب .

وانطلاقا من نفس الروح ، عملت السنغال بإيمان وتصميم على تعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي ، الذي دخل الآن مرحلة جديدة باعتماد معاهدة لإقامة مجموعة اقتصادية افريقية أثناء آخر مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الافريقية . وستطور المجموعة المنتظرة على أساس مجموعات اقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، التي تسعى في اطارها دول غرب افريقيا الـ ١٦ لتنظيم تكامل حقيقي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية .

ونحن نعتزم مواصلة هذه الجهود وتكثيفها ، لاننا ندرك كما قال الرئيس عبده ضيوف :

"يكمن حل مشاكلنا بادئ ذي بدء في تنظيم تضامن دولنا الاقتصادي من خلال إنشاء مجموعة متكاملة حقا" .

وهذا البيان ، الصادر عن رئيس دولة السنغال ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، يعكس على أوضح ما يكون التزامنا القاطع بتحقيق التكامل الافريقي ، الذي نعتبره خطوة في نضالنا الدائم من أجل زيادة الرفاه والتقدم .

يقودني هذا للحديث عن حالة افريقيا بصورة محددة ، وهي الحالة التي نظرتها الجمعية ثانية قبل أيام قليلة أثناء المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ . واسمحوا لي أن أذكّر الاعضاء بأن الرئيس عبده ضيوف ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، كان من بين المسؤولين عن تنظيم دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٦ ، مما أدى الى وضع برنامج العمل هذا .

من المعروف جيدا الآن أن افريقيا قد وفت بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في اطار هذا البرنامج ، وذلك بتنفيذ الاصلاحات المستصوبة بالتعاون مع الوكالات

الدولية . ويتعين علينا أن نشدّد على أن الشركاء الآخرين لم يفوا بالتزاماتهم . وهكذا ، وبعد خمسة أعوام من اعتماد البرنامج ، من الواضح أن هناك تدهورا صافيا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وهو ما أشار اليه الأمين العام في تقريره الى مؤتمر الاستعراض الذي انعقد قبل أيام قليلة .

إلاّ أنه بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المجموعة الافريقية ، لم يتمكن هذا الاجتماع مع الأسف الشديد من التوصل الى توافق الآراء الذي يمكنّه من اعتماد مشروع البرنامج الجديد لتنمية افريقيا في عقد التسعينات الذي قدم اليه . لهذا نغتنم هذه الفرصة لنوجه نداء الى المجتمع الدولي لكي يقوم في هذه الدورة ، التي ستتناول مشروع البرنامج هذا مرة أخرى ، باتخاذ التدابير الشجاعة المطلوبة لمواجهة تلك الأزمة التي لم يسبق لها مثيل والتي تعصف بقارتنا . ونحن من جانبنا لن ندخر وسعا في سبيل تحقيق هذا الهدف .

وبالنسبة لبلد من بلدان الساحل كالسنغال ، الذي ما فتئ يعاني منذ سنوات طويلة من مشكلتي الجفاف والتصحر لا بد وأن تكتسي مشاكل البيئة أهمية خاصة .

وادراكا منا بأن النضال لوقف تدهور البيئة ينبغي خوضه على الصعيد الوطني في المقام الأول ، فقد أعطى بلدي الأولوية في سياسته الإنمائية للحملة الخاصة بمكافحة الجفاف والتصحر ومن أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية .

إن أهمية ونطاق المشاكل المرتبطة بالحفاظ على البيئة بلغا حدا يجعل من غير الممكن حلها إلاّ على نطاق عالمي شامل . وعلى ذلك فإن التضامن الدولي في هذا المجال له أهمية خاصة تزداد بشكل خاص بسبب ترابط المصالح هنا بشكل واضح .

والواقع أن الصحة البيئية لكوكبنا قد تأثرت اليوم بشكل خطير . وأسباب ذلك معروفة تماما للجميع . فمن ناحية نجد اهدارا هائلا للموارد في المجتمعات الاستهلاكية في الشمال ، ومن ناحية أخرى نجد نضالا يائسا من أجل البقاء في بلدان الجنوب الفقيرة . وعلى ذلك فإن هذه المشكلة لا يمكن حلها إلاّ من خلال نهج يأخذ في الاعتبار الصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية .

ومن يمن الطالع أن المجتمع الدولي قد أدرك بسرعة نطاق المشكلة والنتائج الخطرة الكامنة فيها على العالم كله .

إن دخول بروتوكول مونتريال بشأن الأوزون في حيز النفاذ عام ١٩٨٩ ، واعتماد الاتفاقية الخاصة بنقل النفايات الخطرة في بازل عام ١٩٨٩ أيضا ، ومؤتمر لندن

المعني بالمناخ المعقود في العام الماضي ، والدراسة التي تجريها الامم المتحدة حول وتيرة وطبيعة وأثر التغييرات المناخية والتي ستنشر في القريب العاجل - كل هذه الامور تشكل مبادرات ايجابية تنجم عن هذا الوعي .

ولكن هذه المبادرات ينبغي تعزيزها وتوسيع نطاقها . ولهذا فإننا نعلّق آمالا عريضة على مؤتمر البيئة والتنمية المقرر أن يعقد عام ١٩٩٢ في البرازيل . وينبغي لهذا المؤتمر أن يتيح لنا الفرصة لكي ندرس بتعمق المشاكل المرتبطة بالتغييرات المناخية ، ولكي نضع المبادئ التي يجب أن نسترشد بها في موقفنا الجماعي تجاه مشاكل البيئة والتنمية ، ولكي نضع قبل كل شيء استراتيجية للعمل من شأنها ليس فقط ايقاف تدهور البيئة ، بل أيضا وبوجه خاص عكس مسار هذا التدهور .

ولقد تسببت الازمة الاقتصادية في بلداننا في إحداث انحرافات اجتماعية تؤثر بوجه خاص على القطاعات الاضعف والافقر في مجتمعاتنا كالنساء والاطفال وحشود الذين يعانون من البطالة والمحرومين من كل شيء وحتى من أن يكون لهم مستقبل . وعلينا أن نولي اهتمامنا الكامل بالمشاكل الاساسية مثل الارتقاء بالمرأة ، وبقاء الطفولة وحمايتها ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

وفي هذا الصدد ، يود بلدي أن يؤكد من جديد تصميمه الذي لا يتزعزع على مواصلة دعم تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل العالمي اللذين اعتمدهما رؤساء الدول أو الحكومات هنا في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي بمناسبة مؤتمر القمة العالمي الاول من أجل الطفل .

وهذه أيضا فرصة لنا لكي نوجه نداء الى المجتمع الدولي كيما يعمل في اطار عقد الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات (١٩٩١-٢٠٠٠) على تنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للمخدرات .

وأود مرة أخرى أن أؤكد أن جنوح الاحداث والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير المشروعة وظواهر اجتماعية سلبية أخرى تظل مرتبطة بحالة التخلف المستوطنة في بلدان الجنوب الفقيرة .

ولا بد اذن من ايجاد الحل الصحيح للتنفيذ المتضافر لاستراتيجيات متوازنة للتنمية تأخذ في الاعتبار الواجب البعد الاجتماعي للتقدم الاقتصادي .

ومنذ ستة وأربعين عاما وبينما كان العالم يخرج من كابوس الحرب العالمية الثانية ولد أمل وظهر اقتناع اتخذ شكلا ملموسا وكان الأمل معقودا على أن كل الرجال في كل مكان سيعرفون كيف يمنعون اندلاع حروب جديدة وذلك بالعمل معا لضمان احترام حق كل فرد في الحرية والكرامة والعدالة ، وكذلك حق كل أمة في الاستقلال والسيادة . أما الاقتناع فيتمثل في أن الموارد الفكرية والمادية المتاحة لبني البشر يمكن الآن أن تكرس كليا لبناء المستقبل بالوسائل السلمية وللتغلب على آفات الفقر والجهل والاوبئة والكوارث الطبيعية في كل مكان .

وبالنسبة لكثير من الامم في العالم لم يؤد تطور الحالة الدولية الى تلبية تطلعاتها الى العدالة والسلم . إن العداء الذي كان يبدو مستحكما بين الدولتين العظميين - وكل منهما قادر على تدمير كوكبنا عدة مرات - انتهى بجعل العلاقات الدولية بمثابة معادلة حسابية أصبحت الشعوب المستضعفة فيها مجرد أصفار لا وزن لها وكل كسب لاحد الجانبين يعني خسارة للجانب الآخر .

واذ نشهد اليوم انهيار هذا النظام ثنائي القطب ، نجد أمامنا فرصة تاريخية لبناء عالم جديد يقوم على السلام والعدالة والتقدم . ويمكننا تحقيق ذلك الهدف لو بذلنا جهدا كافيا لأن لدينا الموارد والقدرات اللازمة لذلك . لقد تغلب الجنس البشري على تحديات لا حصر لها خلال مسيرة تاريخه الشاق ، بحيث لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في قدرته على التصدي لهذا التحدي الجديد للالف سنة الثالثة . هذا هو أملنا الراسخ ، وهو يخدم مصلحتنا المشتركة .

واذ يرحب بلدي ببزوغ عهد الحرية والأمل فإنه يتمنى من كل قلبه أن يكون النظام العالمي الجديد نتاج عمل جماعي لكل أمم العالم بحيث لا يصبح في استطاعة أي بلد أو أمة أن ينسى أن حكم القانون ضرورة حتمية لكل دول المجتمع الدولي وانه ينطبق على قدم المساواة عليها جميعا .

خطاب السيد فضل الحق خاليقار رئيس وزراء أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية أفغانستان .

اصطُحب السيد فضل الحق خاليقار رئيس وزراء جمهورية أفغانستان الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أرحب برئيس وزراء جمهورية أفغانستان ، سعادة السيد فضل الحق خاليقار وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد خاليقار (أفغانستان) (تكلم بالدارية ، والترجمة الشفوية في النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود في مستهل كلمتي أن أقدم الى السفير الشهابي تهانئي الحارة على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة وأن اتمنى له التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام . ومما يشير ارتياحنا أن دبلوماسيا محنكا يتمتع بصفات متميزة ومنزلة رفيعة قد انتخب لهذا المنصب السامي . وأن كون رئيس الجمعية ينتمي الى المملكة العربية السعودية ، وهي البلد القريب الى قلوب المسلمين قاطبة ، أمر يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للخدمات القيمة التي قدمها سلفه ، سعادة السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة ، الذي أدار بنجاح أعمال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

وتتوجه جمهورية أفغانستان بتهنئة خالصة الى ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وليتوانيا واستونيا ولاتفيا على انضمامها الى مجتمع الامم . ولا بد من الاشارة الى أن بلادنا كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميا باستقلال جمهوريات ليتوانيا واستونيا ولاتفيا .

إن زيارتي هذه الى نيويورك ووجودي في هذه القاعة لا يأتيان في اطار التقليد المتبع لاستخدام هذا المحفل الدولي للترويج للسياسة التي تتبعها الدول والحكومات . وإنني أمثل أمامكم ليس باسم حكومة فحسب بل وباسم أمة احترقت بنيران الحرب ١٣ عاما . وقد شكلت هذه الحرب خطرا كبيرا على بقاء بلدنا المادي والمعنوي .

لقد أنجزت بلدي أفغانستان خلال السنوات الـ ١٣ هذه الى هاوية صراع عنيف ضار أدى الى محق عشر شعبه الباسل وأصبح ثلثه الآخر يعيش حياة اللاجئين البائسة . لقد

أهدر هذا الصراع قيم أفغانستان الثقافية وتراثها وأدى الى تضاؤل ثرواتها المادية بما يعادل قيمة العمل والاموال المستثمرة على مدى ٥٠ عاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . والاهم من ذلك أن نسيج مجتمعنا ووحدتنا الوطنية ، وهما نتاج آلاف السنين من التعايش بين فئات شعبنا المتماسكة ونضالها المشترك من أجل الحفاظ على هوية الافغان الوطنية المستقلة ، أصبحا تحت رحمة لعبة خطيرة .

لماذا تتعرض أمة تعيش بعرق جبينها لهذا المصير الرهيب ، وهي أمة لم تنحن إلّا لخالقها ولم تعاد أحدا ؟ من المسؤول عن كل المعاناة التي تعرض لها شعب أفغانستان ؟ وما هي الاسباب التي أدت الى كل هذا البؤس ؟ فلنقبل حقيقة أن الاجابة على هذه الاسئلة ستكون مختلفة . فالبعض يرى أن العوامل الرئيسية تتمثل في الفقر المدقع والسياسات الاجتماعية الاقتصادية التي انتهجتها حكومات سابقة والاعتماد غير المتوازن لافغانستان على كتلة من كتل العالم . ويرى آخرون أن المسؤولية تكمن في الموقع الاستراتيجي والجغرافي السياسي الحساس لافغانستان والتنافس بين قوى الحرب الباردة وحلفائها في المنطقة من أجل توسيع رقعة نفوذهم . إن درجة تأثير هذه العوامل على المواقف قد تختلف إلّا أنه من المؤكد أن أصابع الاتهام واللوم لا بد أن توجه الى اتجاه واحد .

إن السؤال الاساسي الآن هو : هل آن الاوان لنا أن نطرح كل عامل من العوامل ذات الصلة أمام محكمة التاريخ نكون نحن القضاة فيها لتقييم دور ومسؤولية كل عامل منها ؟ للاسف ، لم يحن الوقت لذلك بعد .

كيف يمكن لاحد أن ينكر أن الوثائق والدلائل المتعلقة بالتطورات الخارجية والداخلية في أفغانستان منذ نيسان/ابريل ١٩٧٨ لا تزال سرية ؟ وكيف يمكن لاحد أن يزعم أن الافغان والرأي العام العالمي لديهم معرفة كاملة بالحقائق كما هي وليس كما صورت لهم ؟ هل نستطيع أن نقوم بتقييم منصف ونزيه وبتحليل للاحداث وما يترتب عليها وما اذا كان استمرار الموقف الحالي يجعل من الحتمي ظهور عوامل جديدة تطيل من أمد اراقة الدماء ؟

إنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه في ظل الظروف الراهنة لا يمكن لأحد أن يحدد على نحو قاطع الأسباب الفعلية للمغامرة الدموية في بلادنا ، وليس لأحد الحق الأخلاقي في أن يؤجل وضع حد للأزمة بسبب هذه الذريعة .

واذا ما أخذنا مصلحة الشعب الأفغاني والاتجاهات العالمية السائدة يتعين علينا أن نضع جانبا الأفكار والمواقف الضيقة . وبدلا من ذلك ، يجب أن نجد حلا يجسد خلاص وصالح الأفغان وكذلك مصالح السلم والاستقرار الاقليميين والعالميين . وليس هناك مجال للشك في أن هذا الحل يجب أن يكون حلا سلميا ديمقراطيا يتسق مع الإنسانية وأخلاق الإنسان المتمدن ومع التقاليد الأفغانية وتعاليم الاسلام وعقائده . إن استعمال القوة وتسوية المشاكل من خلال الحرب قد أصبحا أمرا مرفوضا ومشينا . وعلى الرغم من الآلام والجراح التي أصابت جسد وروح الشعب الأفغاني ليس هناك من شك في أن محاولة تحقيق التفوق العسكري غير مجدية .

وفضلا عن ذلك ، فإن بعض الأسباب الهامة لظهور وتفاقم المشكلة الأفغانية إما أنها لم تعد موجودة أو أصبحت تافهة . إن المبادئ والأسس التي قامت عليها العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة قد تغيرت تغيرا جذريا ومعتركات التناحر بين الشرق والغرب الملطخة بالدماء آخذة في الانحسار . لقد انقضى عامان منذ أن رحلت القوات السوفياتية عن بلادنا شهدنا فيها تحولات كبيرة في الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة في أفغانستان . كما طرأت تغيرات ملموسة في أطراف الصراع وسياسات حلفائها . وقد مل الأفغان الذين فقد كل منهم عزيزا عليه هذه الحرب المدمرة بين الأشقاء . وحتى العالم لم يعد مستعدا لتقديم المال والسلاح لكي يقتل الأفغان بعضهم البعض . وهذه التغيرات التي هي حصيلة الأسلوب الجديد للتفكير على المستوى العالمي وسياسة الوفاق الوطني داخل بلادنا قد هيأت ظروفا يمكن أن تؤدي الى انهاء ما يعاني منه شعبنا من صعاب وألم .

اضطلعت حكومتي بالمسؤولية الجسيمة وفازت باقتراع الثقة الذي أجراه البرلمان في واحد من أدق وأخطر المنعطفات في تاريخ بلادنا . بيد أنني لا أنكر أن المهمة الرئيسية المنوطة بحكومتي ، بوصفها حكومة وفاق وطني ، هي المساعدة في تيسير مهمة الانتقال صوب إحلال حكومة جديدة منتخبة تلبية لتطلعات الغالبية العظمى من الشعب الافغاني . ومن ثم ، فليس من قبيل المصادفة أن يكون ثلثا أعضاء الحكومة الراهنة من الشخصيات اللاحزبية الواسعة النفوذ ، ومن التكنوقراطيين المخضرمين المدربين في الغرب .

ولا يسعني إلا أن أقول بوضوح إنه لا يمكن لاي شخص في كامل قواه العقلية أن يطرق بخياله ، في الظروف التي يجتازها بلدي حاليا ، إلى أي طموح ويهفو إلى السلطة . والواقع إنني لم اضطر وزملائي لتحمل هذا العبء الثقيل والمضي إلا لإدراكنا مدى ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا نحن وسائر الوطنيين من الافغان والمتعلقة بمصير شعب مضطهد .

ونحن نعلم إنه لا يسع اي حكومة أن تدعي في الظروف الراهنة إنها تحظى بتأييد الافغان جميعا . ولكن هذه الحقيقة لا يمكن بأي حال أن تنكر علينا الحق في خدمة جميع فئات شعبنا . فنحن لا نعتبر هذا حقا لنا فحسب بل وأيضا التزاما إنسانيا وواجبا وطنيا وإسلاميا منوطا بنا . ولقد قطعنا على انفسنا عهدا بأن نكون أداة للمصالحة والتوفيق فيما بين الفصائل الافغانية المقاتلة والحكومة . وهكذا ، انتهجنا سياسات تضع المصالح الوطنية العليا لافغانستان فوق جميع الاعتبارات الحزبية والايديولوجية والقبلية واللغوية والدينية . وفي اعتقادنا أن السلم غدا يمثل لدى شعبنا أسمى التطلعات وأشد الاحتياجات إلحاحا . ومن ثم ، فإننا نعتبر الجد في سبيل تلبية ذلك التطلع واجبنا المشرّف والفوري . ولكننا لن نستطيع إنجاز هذه المهمة بنجاح إلّا إذا توافرت لدى جميع قوى المجتمع الافغاني الفعالة ، إرادة حقيقية وعزيمة على وقف الحرب وإقرار السلم . والسبيل الوحيد لإثبات تلك العزيمة على نحو مقنع هو إبداء الاستعداد العملي لبدء المفاوضات فيما بين الاطراف المعنية الرئيسية . ولكن ،

مما يبعث على الاسف ، أن بعض الدوائر ما زالت تراودها في تحد للرأي العام في أفغانستان ، وعلى الصعيد العالمي ، آمال غير واقعية في تحقيق التفوق العسكري ، وهي آمال تعوق بدء الحوار فيما بين الافغان الذي يمكن أن يكون بمثابة مفتاح كل المشاكل الاخرى .

فكيف يستطيع المرء أن يدعي أنه نصير للتسوية السلمية السياسية ويمتنع في الوقت نفسه عن إجراء مفاوضات مع الاطراف الرئيسية ؟ لقد احتفظ الافغان على امتداد التاريخ باسمهم الطاهر وعاشوا حياة مشرفة ككيان متحد يسوده الإخاء مع الاستقلال في الرأي . إن للافغان وطنا واحدا مشتركا . ولإنقاذ ذلك الوطن من ويلات الحرب ، ينبغي لهم أن يتحدوا ويجدوا صيغة سليمة . وإذا تجاهلنا في العملية السلم الافغان المقيمين في الخارج ، فإننا لنرتكب بذلك خطأ يعادل في فداحته خطأ الذين يودون إنكار دور الافغان داخل البلاد . وتجدر الإشارة أيضا ، إلى أن انهزام الجهود العسكرية المتكررة يوضح بعض الحقائق الموضوعية والثابتة بما لا يدع مجالا للإنكار والتي ينبغي إدراكها وفهمها فهما سليما .

ومما لا شك فيه أن المصالح العليا للأمة ستوفر أساسا صلبا وراسخا لتحقيق التوافق والتجانس بين الحقائق المتضاربة . ونحن على بيّنة تامة من أن سنوات المواجهة وما نجم عنها من معاناة أوجدت دوّامة كبيرة من الشك والمشاعر القاسية فيما بين الجانبين . ولكن مصالح البلد وشعبه في الحاضر والمستقبل تقتضي بشكل مطلق تنحية مشاعر الانتقام والثار جانبا . أما محاولة تصفية الحسابات والاخذ بالثار فستؤدي إلى حلقة مفرغة . والشجاعة والسماحة والمغفرة المتبادلة كلها شروط لازم توافرها لتخفيف حزن السنوات الماضية توطئة للسعادة والدعة في الغد ، ولمداواة ما لحق بشعبنا الورع ببلسم الوحدة والوفاق الوطني .

ولقد بذلت حكومة جمهورية أفغانستان جهودا جادة وخالصة لإزالة اسباب ومسببات الشقاق وللتقريب بين مواقف الجانبين .

ولقد صدر البيان التالي تكملة لعدة مقترحات طرحتها كابول بشأن التسوية السياسية في الذكرى الثانية والسبعين لاستقلال البلاد :

"إننا نؤيد المحادثات المباشرة وغير المشروطة مع معارضي دولة جمهورية أفغانستان ، نظرا إلى أن وضع شروط مسبقة من شأنه أن يؤخر المباحثات . وما زالت عملية التفاوض مع عدد من جماعات المعارضة مستمرة على مختلف المستويات في حين لا يزال لدى معارضين آخرين أسباب تمنعهم من إجراء مفاوضات مباشرة . وإننا نقترح أن تجري المحادثات بين ممثلي جمهورية أفغانستان وجماعات المعارضة في حضور أطراف أخرى محايدة . أو بعبارة أخرى ، إن جمهورية أفغانستان على استعداد للتفاوض مع جماعات المعارضة من خلال وساطة الامم المتحدة أو البلدان المهتمة بالمشكلة الافغانية" .

كما اقترح الرئيس الافغاني ، ردا على الإعلان الامريكي - السوفياتي المشترك الصادر الاسبوع الماضي ، إنفاذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء أفغانستان كخطوة أولى وبدء المباحثات بين الدولة ومجلس قادة المجاهدين في الداخل وزعماء الاطراف والجماعات المتمركزة في بيشاور وطهران ، والملك السابق واتباعه ، والمثقفين الافغان الذين يعيشون في أوروبا وأمريكا .

إن أفغانستان مجتمع تقليدي . ففيها يولي الناس مكانة رفيعة للمسنين والشيوخ . وفي الظروف الراهنة حيث تشتعل نيران الحرب في البلاد ، يتوقع شعبنا أن يساهم شيوخه أينما وجدوا - ومن بينهم جلالة الملك محمد ظاهر شاه ، عاهل بلدنا سابقا - مساهمة نشطة في إخماد هذه النيران . ونحن ندرك أن جميع الشخصيات الافغانية المقيمة في الخارج تشغلها ، هي الاخرى ، أمور بلدها ، ولكن كما يقول المثل في لغة الباشتو "إن الارض تحترق في موضع أضرام النار" . والبلد وشعبه في انتظار هؤلاء الشيوخ . ومن ثم فالصمت واللامبالاة في في الحالة الراهنة يعد خطيئة لا تغتفر .

من فوق هذا المنبر العالمي ، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة وإلى شعوب العالم الصرخة المكتومة لملايين الافغان الذين انهكتهم الحرب والذين باتت حياتهم

كابوسا مروعا . ولذا ينبغي للمجتمع الدولي وبخاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ان يدركوا مسؤولياتهم الاخلاقية حيال الكارثة في افغانستان وذلك باستخدام الالية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وأن يرسوا الاساس للمفاوضات ولتسوية سياسية فالصمت واللامبالاة في مواجهة مأساة الدم والدموع والنار تلك ليعكس انعداما في الضمير وتخليا عن المسؤولية الاخلاقية . ويجب ألاّ يستمر هذا التراخي .

وأود ، في هذا المقام ، أن أعرب عن تقدير وامتنان افغانستان شعبا وحكومة لسعادة خافيير بيريز دى كوييار الامين العام للامم المتحدة ولممثله الشخصي السيد بنون سيفان ، وذلك لجهودهما الجادة والدؤوبة في المساعدة على إيجاد تسوية سلمية سياسية للمشكلة الافغانية .

إن بيان الامين العام الذي يتضمن العناصر الخمسة الرئيسية الواجب توافرها في أي تسوية سياسية للمشكلة الافغانية يمثل التوافق الدولي في الآراء وقد أيدته جمهورية افغانستان وجميع البلدان المهتمة بالامر . وتكفل تلك الوثيقة صون السيادة الوطنية ، والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي وحق الشعب الافغاني في أن يختار بحرية النظام السياسي والاجتماعي - الاقتصادي لبلده وغير ذلك من القيم التي يتفق عليها الافغان كافة . وقد روعيت في بيان الامين العام طبيعة الصراع الافغاني ، فهو يتضمن عناصر أي تسوية شاملة وعادلة ومشرفة وقابلة للتطبيق ، ترضاها جميع الاطراف المتحاربة . وهذه المميزات تتيح إمكانية التوصل إلى اتفاق وطني حول بيان الامين العام ، وقد ظهر نوع من التفاهم فيما بين الاطراف الخارجية المعنية . ومن أبرز العناصر في البيان كفالة الاحتياجات الاساسية لشعبنا أي ، الامن والاستقرار والديمقراطية والتنمية بانتهاء فترة الانتقال وعملية السلم .

واحث هذه الجمعية العظيمة للامم على أن تستخدم سلطتها الادبية ومكانتها لدعوة كل الاطراف الافغانية والحكومات المعنية لاتخاذ خطوات لتنفيذ بيان الامين العام والبدء في مفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون مزيد من التاخير . واعتقد اعتقادا راسخا بانه في ظل حرارة الوحدة الوطنية في افغانستان والتضامن العالمي ستذوب ثلوج سوء الفهم ومشاعر المرارة ، وسيتوصل الافغان لاساليب ووسائل سلمية لتسوية مشكلاتهم بفضل تقاليدهم التي تمتد لآلاف السنين ، وسيبدأون في إعادة بناء بلادهم التي دمّرت . وستعود شقيقاتنا واشقائنا البعيدين إلى بيوتهم ومأواهم وإلى اقاربهم واصدقائهم . وسيتصافح كل الافغان ويعتمدون نظاما اجتماعيا سياسيا ينظم تفاعلهم مع إدارة الدولة وفقا لرغباتهم .

واعتقد أننا إذا تحينا جانبا المصالح الشخصية للقلة في الارض الافغانية ، وحددنا من النفوذ غير المشروع والنوايا الخفية لدوائر معينة في بعض البلدان ، فإن الخلافات المتبقية ليست من الكبر بحيث تستعصى على الحل .

إن الإعلان المشترك لوزير خارجية الولايات المتحدة السيد جيمس بيكر ، ووزير الخارجية السوفياتي السيد بوريس بانكين في ختام محادثاتهما في موسكو بشان أفغانستان ، هو في واقع الامر خطوة عملاقة نحو إزالة أحد الحواجز أمام ضمان السلام في بلدنا . ونأمل بقوة أن يحظى هذا الموقف البناء للضامنين لاتفاقات جنيف بالتأييد العملي والتعاون من جانب البلدان الاخرى المعنية .

ونأمل أيضا أن تعطي الزيارة الاخيرة للامين العام لطهران والرياض ومناقشاته مع قادة إيران وباكستان ، والمملكة العربية السعودية ومع قائدي المجاهدين وهما حضرة صاحب صبغة الله مجددي وجناب بير صاحب سيد أحمد غيلاني ، قوة دفع جديدة لجهود السلام وتمهد الطريق للمفاوضات حول بدء عملية الانتقال . وقد ناقشت خلال زيارتي للامين العام جميع الخيارات العملية والمنطقية الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

لقد برهن الافغان مرارا على أنهم لن يترددوا في التضحية بمصالحهم الشخصية من أجل المصالح العليا لبلادهم ؛ ولكنهم لن يسمحوا للآخرين باستغلال المشكلات الراهنة

للافغان لكي يفرضوا عليهم نواياهم الخفية . إن الافغان ، سواء كانوا داخل بلدهم أو خارجها ، حسّاسون تماما لمصالحهم الوطنية ولن يقبلوا اي تدخل في شؤونهم الداخلية او مساس بها .

ونحن نأمل ونتوقع أن تتخذ الامم المتحدة بعض المبادرات الجديدة للتسوية السياسية وأن تضع ، من خلال المشاورات بين الافغان ، آلية للفترة الانتقالية من شانها منع كل اعمال الانتقام والثار تمشيا مع ما ورد في بيان الامين العام .

ونحن لا نتكلم هنا عما يسمى بحقوق الاقليات . فسكان افغانستان افغان مسلمون . والواقع ، ان موضوع الاقليات ، كما تتصوره الكتابات السياسية في بلدان اخرى ، غير ذي صلة بحالة افغانستان ؛ وما ينبغي أن يستقر في اذهاننا واعمالنا هو ضرورة ضمان وحماية حقوق الإنسان لكل المواطنين في افغانستان بغض النظر عن انتماءاتهم واعمالهم السابقة .

ولا بد أن تضمن آلية الانتقال هذه المسالة على نحو شامل يعتمد عليه . واحث جميع الامم المحبة للسلام في العالم ، بينما تواصل جهودها من أجل إنهاء النزاع الافغاني سلميا ، أن تقدم لشعبنا مساعدات سخية بهدف القضاء على آثار الحرب المحزنة من حياة الجيل الحالي في البلاد باسرها .

إن شعبنا يتوق إلى السلام ، ولكنه يحتاج ايضا إلى الغذاء والدواء والوقود والمواد الاساسية الاخرى . إن بلادنا غنية بمواردها الطبيعية وشعبها مجد في عمله ، ولكن طول الحرب قد حد من إمكانية الاستخدام المناسب لهذه الموارد . ومتى استعيد السلام ، فلا شك أن قدرا كبيرا من الموارد سوف يحول من ميزانية الحرب لتلبية احتياجات الشعب واستغلال ثروتنا الطبيعية لضمان رخائه . ولكننا ، لا نستطيع أن ننتظر حلول السلام ، ولا ينبغي لنا أن ننتظر لكي نحل تلك المشكلات مثل النقص الحاد في الوقود وإمدادات الغذاء .

والافغان شعب وطني متدين وشجاع معتز بنفسه ومحب للسلام . وهو يرغب في تعزيز الروابط الودية والتعاون الشامل مع جيرانه ومع جميع بلدان العالم على أساس مبادئ

القانون الدولي المعترف بها . ولان الافغان يحرصون على صون مصالحهم الوطنية وكرامتهم ، فإنهم أيضا يحترمون الحقوق والمصالح المشروعة للامم الاخرى . إنهم يريدون أن يعيشوا في سلام فيما بينهم ومع كل أمم العالم لا يعادون أحدا ويصادقون الجميع .

وتحبذ بلادنا إقامة علاقات طيبة مع باكستان ، كبلد مجاور ، نشترك معه في الدين . ونحن على استعداد دوما للتفاوض مع باكستان حول سبل وطرق تعزيز صداقتنا والتعاون الثنائي بيننا . واعتقد أن هذا الهدف ذاته يتفق مع مصالح الامتين ومع مصالح المنطقة بأسرها .

وهناك روابط تاريخية مشتركة بيننا وبين جمهورية إيران الإسلامية هي روابط اللغة الواحدة والثقافة والعادات والدين الواحد . وهناك إمكانيات كبيرة لتوسيع نطاق التعاون المتبادل بين البلدين . ونعترف بأن إيران كبلد كبير له تاثيره على التغيرات الجارية في المنطقة . ونحن نرغب في تعزيز وتنمية صداقتنا والتعاون المفيد للطرفين مع إيران .

كذلك فإننا ننظر إلى جمهورية الصين الشعبية بوصفها بلدا مجاورا كبيرا ، ففي الماضي والحاضر ، أسهمت الصين كصديق لشعب افغانستان إسهاما كبيرا في المشروعات الاقتصادية في بلادنا مثل مشروع الري في باروان ، ومصنع باجرامي للنسيج في كابول ، وفي إنشاء مستشفى كاندهار الذي يتسع لـ ٣٠٠ سريرا الخ . واليوم تم القضاء على القيود السابقة على العلاقات بين الصين وافغانستان تماما . ويسافر الصحفيون والرياضيون والمقاولون من بلادنا إلى الصين ، كما أن تحسنا ملحوظا قد بدأ يتضح في علاقات البلدين بما يتفق مع رغبات الامتين .

وإننا واثقون من تنامي علاقات الصداقة التقليدية والتعاون الاقتصادي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الهند اللذين قدما المساعدة على الدوام لجمهورية افغانستان في جهودها لتحقيق السلام في البلاد .

ويعلق شعب أفغانستان أهمية خاصة على علاقاته مع المملكة العربية السعودية كبلد إسلامي كبير توجد فيه الأماكن الإسلامية المقدسة . إن بيت الله والآثار المقدسة لمحمد ، نبي الإسلام العظيم ، وللخلفاء قد شد أنظار شعبنا المسلم إلى تلك الأرض لمئات السنين . إننا نريد لأشقائنا في المملكة العربية السعودية بألا يردوا بشكل إيجابي على تطبيع العلاقات مع أفغانستان فحسب ، وإنما أن يستخدموا أيضا نفوذهم الأدبي ودورهم الهام لاستعادة السلام في أفغانستان .

إن شعبي أفغانستان وتركيا صديقان تقليديان . ونحن نكن تقديرا عاليا لذكرى التعاون الصادق مع تركيا خلال عشرات المشاريع التعليمية والثقافية والطبية والدفاعية . وسوف تغتنم حكومة أفغانستان ، كل فرصة لتوسيع وتعزيز الصداقة والتعاون بين البلدين .

وتتسم علاقاتنا مع سوريا بالود على الدوام ، وتسير الجهود التي تبذلها حكومتي البلدين من أجل توسيع مجال التعاون الثنائي على نحو مرض بإطراد .

والكويت ، التي طوت لتوها صفحة مؤلمة من تاريخها ، صديقة لبلادنا على الدوام . ونحن نلتمس السبل الضرورية لتنمية تعاوننا المتبادل مع الكويت بما يعود بالفائدة على كل منا .

وترتبط علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة الطويلة الأمد بين شعبي أفغانستان ومصر . وإنني موقن بأن مساعينا الرامية لتدعيم وتنمية العلاقات التقليدية بين البلدين سوف تحقق نتائج مرضية .

وتناضل أفغانستان أيضا وبنفس القدر لتنمية العلاقات الطيبة والتعاون المفيد مع سائر البلدان العربية والإسلامية على أساس مبادئ القانون الدولي .

إن اقامة علاقات طبيعية وودية مع الولايات المتحدة الامريكية أمر يتفق مع مصالحنا الوطنية ويتسم بأهمية كبرى لشعبنا . ومن الظاهرة العديدة لتعاوننا الاقتصادي والعلمي والثقافي واسع النطاق ومتعدد الجوانب مع الولايات المتحدة مشروع وادي هلماند ، وطريق كابول - كندهار السريع ، ومنشآت جامعة كابول ، ونظام الانتساب الاكاديمي ، وتدريب مئات الافغان في مجالات متخصصة بالمؤسسات التعليمية بالولايات المتحدة . وتلك انجازات نقدرها تقديرا عاليا في بلدنا وهي تشكل دليلا على العلاقات الوطيدة والودية بين شعبينا . ونأمل أن تصافح ادارة الولايات المتحدة يد الصداقة الودية التي مددناها وأن تشرع في تطبيع علاقاتها مع افغانستان .

وتولي سويسرا ، التي يُشبهها بعض السائحين والمؤرخين ببلدنا ، أهمية خاصة لمصير شعب افغانستان . والمثل الاخير على هذا الاهتمام هو الزيارة التجديدية التي قام بها السيد كلاوس ياكوبي وزير خارجية ذلك البلد إلى كابول والمنطقة بهدف المساعدة على تحقيق التفاهم والسلام بين الاطراف المتصارعة . ونحن نشعر بامتنان صادق لهذا العمل الجسور الذي قامت به سويسرا .

ونحن نتطلع أيضا إلى إقامة علاقات أوسع نطاقا مع المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا وسائر بلدان أوروبا الغربية وكذلك مع كندا والولايات المتحدة . وقد اضطلع كل بلد من هذه البلدان بدور جدير بالثناء في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفغانستان ، الامر الذي يذكره شعبنا بعرفان عميق .

وقد احتفظنا ، حتى خلال سنوات الحرب العصيبة ، بعلاقات تجارية مع اليابان وجمهورية كوريا وغيرهما من بلدان جنوب شرقي آسيا والشرق الاقصى . وعودة السلم توفر ظروفا أكثر مواتاة لارتباط أفغانستان بالاسس الاقتصادية لهذه المنطقة . وتؤكد جمهورية افغانستان ، تمشيا مع سياستها الاقتصادية ، على طلبها الانضمام إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، وهي مستعدة لاقامة الارتباطات الاقتصادية المناسبة مع البلدان المجاورة .

ويشكل جذب الاستثمارات الأجنبية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لحكومة بلدي . وأفغانستان مستعدة لتوفير تسهيلات مضمونة قانونا للاستثمارات الأجنبية من جميع بلدان العالم دون تمييز وذلك في ميادين متنوعة مثل انشاء المصارف ، والنقل الجوي والبري ، والصناعة ، والبناء ، والاتصالات ، والتنقيب عن المعادن واستخراجها ، وإقامة المزارع وتنمية الثروة الحيوانية ، وإنشاء شبكات الري ، ومجمعات توليد الطاقة ، وما إلى ذلك .

وتود جمهورية افغانستان ، بوصفها من مؤسسي حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، أن تواصل كذلك تعزيز وتقوية علاقاتها الودية مع الأعضاء في الحركة والمنظمة وستسعى إلى مبادئها . وسنسعى مع البلدان الأخرى إلى تقديم الاسهام الواجب في توسيع وتطوير دور الأمم المتحدة في تسوية القضايا العالمية وصون السلم العالمي وتنفيذ أهداف ميثاق الأمم المتحدة لصالح البشرية بأسرها .

إن افغانستان بلد محايد وغير منحاز ومحب للسلام ولا يعتزم أن يشكل أي تهديد لأي بلد آخر أو أن يعتدي عليه . ونستطيع أن نؤكد أن أفغانستان تسعى جاهدة لاقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان والدول والحكومات على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، وللعيش في سلم ووئام مع جميع أمم العالم .

تلك هي رسالتنا المخلصة لجميع الأفغان ومن جميع الأفغان للعالم أجمع . لقد اكتسبت الأمة الأفغانية مصداقية واحتراما وشرفا لنضالها الرامي إلى احلال السلم والعدل . وينبغي توجيه مشاعر التضامن والتعاطف مع هذه الأمة الحرة المستقلة صوب إنهاء معاناتها وليس نحو مواصلة وزيادة مآسيها وآلامها .

وإنني أسأل ممثلي الأمم الحرة المستقلة أن يظهروا تعاونهم وتضامنهم الصادق في مساعدة أفغانستان ، وأدعو الله العلي القدير أن يُنعم بالرخاء على أبناء افغانستان وبالسلم والرفاهية على البشرية بأسرها .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أشكر رئيس وزراء جمهورية أفغانستان على البيان الذي ألقاه لتوه .

أُصطحب السيد فضل الحق خالقيار ، رئيس وزراء جمهورية أفغانستان ، من المنصة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الاخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الاعضاء بأن مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يقضي بأن تحدد مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية ، وبأن تقوم الوفود بإلقاء هذه البيانات من مقاعدها .

السيد سوترمنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وجد وزير خارجية البرتغال مرة أخرى ، في البيان الذي ألقاه مساء اليوم ، فسحة كافية من الوقت - مهدرا بذلك وقت الجمعية العامة الثمين - للخوض في مزاعم لا أساس لها وفي تحريفات للحقائق المتعلقة بممارسة شعب تيمور الشرقية لحقه في تقرير المصير .

إن ما ينبغي ألا ينساه وزير الخارجية هو أن السلطات الاستعمارية البرتغالية قد قامت في آب/أغسطس ١٩٧٥ في ديلي بالتخلي ببساطة وبأكثر الطرق تجردا من المسؤولية عن تيمور الشرقية وذلك بعد أن سمحت للحالة في هذا الإقليم بأن تتدهور حتى باتت على شفا الحرب الاهلية . فالسلطات الاستعمارية البرتغالية قد حرضت من الناحية العملية على اندلاع الحرب الاهلية بتسليمها سرا أسلحتها وذخيرتها إلى فريق سياسي بعينه - هو الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (الفريتيلين) - موجهة بذلك اساءة بالغة لعملية إنهاء الاستعمار . وبذلك تكون البرتغال قد تخلت فعليا عن مسؤوليتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الامر الذي أكدته الجبهة المذكورة في ذلك الوقت بإصدارها ما يسمى اعلان الاستقلال من جانب واحد .

ولذا ليس مما يثير الدهشة أن يعتبر شعب تيمور الشرقية نفسه غير مرتبط بأي اتفاقية لإنهاء الاستعمار مع الدولة الاستعمارية السابقة وأن يمارس حقه ومسؤوليته المشروعين في تقرير مصيره بنفسه . وقد فعل شعب تيمور الشرقية ذلك وفقا لممارساته

الديمقراطية التقليدية باختيار الاستقلال عن طريق الاندماج في اندونيسيا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والمبادئ ٦ و ٨ و ٩ من القرار ١٥٤١ (د - ١٥) .

ولم تكن اندونيسيا في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ طرفا في الاحداث المفجعة التي وقعت آنذاك في تيمور الشرقية ، بالرغم من أنه تعين عليها أن تتحمل عواقب الاضطراب التي أسفرت عن نزوح ٤٠ ألف لاجئ من تيمور الشرقية عبر الحدود إلى تيمور الغربية . لذا يمكن أن ينظر إلى اشتراك اندونيسيا في شؤون تيمور الشرقية على أنه استجابة سليمة تميزت بأقصى قدر من ضبط النفس للظروف الفوضوية والمأساوية التي صاحبت للأسف عملية انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية . إن اندونيسيا لم تقم بضم أو غزو أو احتلال دولة مستقلة اخرى ، وإنما كان دورها في تيمور الشرقية يتمثل على وجه التحديد في الاسهام في عملية إنهاء الاستعمار بجملة وسائل من بينها المساعدة على ألا تخضع ارادة أغلبية الشعب التي عبرت عن نفسها تعبيرا ديمقراطيا - من حيث جوهرها وتجسدها - للارهاب المسلح والسيطرة الانفرادية لأقلية فظة قاسية .

إنه لمن السخف وصف الحالة السائدة في تيمور الشرقية إبان السنوات الـ ١٥ الماضية - كما فعل وزير خارجية البرتغال - بانها حالة قمع واستخدام للقوة على نطاق واسع . إذ انه على النقيض من ذلك ينخرط شعب تيمور الشرقية مع اشقائه وشقيقاته من مقاطعات اندونيسيا الاخرى في عملية تنمية تغطي كل جوانب حياتهم . فالآن ، وبعد ٤٠٠ سنة من القمع الاستعماري البرتغالي يتمتع شعب تيمور الشرقية بثمار الحرية والتنمية .

ينبغي أن تكون أفعال المرء هي الحكم على أقواله . فوزير خارجية البرتغال تكلم عن زيارة الوفد البرلماني البرتغالي المزمعة الى تيمور الشرقية والواقع أن الحكومتين قد اتفقتا ، منذ فترة وجيزة على اختصاصات تلك الزيارة وشكلها ، كما ترد في تقرير الامين العام (A/46/456) . وقد يتساءل الممثلون عما إذا كانت البرتغال مخلصة حقا في السعي لإيجاد تسوية شاملة مقبولة دوليا لمسالة تيمور الشرقية في الامم المتحدة . والآن ، وقد وصلنا الى هذه المرحلة الدقيقة في العملية ، كنا نتوقع أن تبدي البرتغال أيضا قدرا من ضبط النفس وذلك حتى لا تسمم مناخ بناء الثقة الذي من شانه - دون شك - أن ييسر بدرجة كبيرة الجهود الحميدة التي يبذلها أميننا العام .

السيد كوارتين سانتوس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أتقدم ببعض ملاحظات موجزة حول ما قاله ممثل اندونيسيا توا بشأن جزء من البيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم وزير خارجية البرتغال والمتعلق بمسالة تيمور الشرقية .

لقد بدأ ممثل اندونيسيا بالاشارة الى إساءة إدارة عملية تصفية الاستعمار في عام ١٩٧٥ . وقد أعلنا بالفعل عدة مرات هنا وفي محافل اخرى أن البرتغال لا تتنصل من نصيبها في المسؤولية عن الاحداث التي وقعت في عام ١٩٧٥ . ونحن نشك في أن الآخرين يستطيعون أن يقولوا نفس الشيء .

وأود أيضا أن أعلن أننا نعتقد أن المهم عند هذا المنعطف ليس تحديد المسؤول عن أحداث عام ١٩٧٥ بل التركيز على كيفية إعلاء راية حقوق شعب تيمور الشرقية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقوقه بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . فنحن نعتقد أنه من العقيم وغير المجدي في عام ١٩٩١ - حيث لا تزال تلك الحقوق تتعرض للخطر والمشكلة قائمة - أن ننظر الى الوراء لتحديد المسؤول الحقيقي عن أحداث عام ١٩٧٥ .

أما فيما يتعلق بالاتهام الخاص بالقمع واسع النطاق واستخدام القوة ، الذي يصفه ممثل اندونيسيا على أنه اتهام لا أساس له ، فأود فقط أن اذكّر بأن السيد ماريو كاراسكالاو ، حاكم تيمور الشرقية المعين من قِبَل اندونيسيا ، قال إنه قد قُتل ما لا يقل عن ١٠٠ الف شخص في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ نتيجة للعنف والمجاعة اللذين انتشرا في الاقليم خلال تلك السنوات . وأود أيضا أن اذكّر بالعديد من البيانات والنصوص والشهادات التي قدمت في محافل شتى وفي مناسبات كثيرة من مصادر مسؤولة مثل منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الخيرية الدولية .

وفي الختام ، أشار ممثل اندونيسيا الى الزيارة التي يعتزم الوفد البرلماني القيام بها والتي وافقت عليها الحكومتان . ويحدونا خالص الامل في أن تفضي هذه الزيارة الى تعزيز عملية الحوار الجاري برعاية الامين العام وذلك بغية التوصل الى تسوية المسألة تسوية عادلة وشاملة ومتفق عليها دوليا . لكن لا يمكن أن يتوقع من البرتغال أن تلتزم الصمت حيال الحقائق والحالة السائدة في تيمور الشرقية . إذ أننا نعتقد - وهذا التزام راسخ من جانب حكومة بلادي - أن افضل سبيل للتعاون مع الامين العام في إنهاء هذه العملية هو الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، مثل قراري مجلس الامن ٣٤٨ (١٩٧٥) ٣٨٩ (١٩٧٦) اللذين لم تمتثل لهما اندونيسيا حتى الآن .

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقول بضع كلمات ردا على ما قاله ممثل البرتغال توا .

نعم ، صحيح حقا أن البرتغال قد تخلت عن الاقليم على نحو غير مسؤول في عام ١٩٧٥ ، ولا يسعني إلا أن أتفق مع ممثل البرتغال في أننا لا ينبغي أن نلقي باللوم على أحد في هذه المرحلة . لكن يجب التذكير بأن الموقف الذي نواجهه الآن ما هو إلا نتيجة للاسلوب غير المسؤول الذي تخلى به البرتغاليون عن الاقليم وإساءة ادارة عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية .

ثانيا ، تأمل اندونيسيا مخلصة - وقد أعلنت ذلك بالفعل وما زالت على موقفها - أن تسهل زيارة الوفد البرلماني الى تيمور الشرقية من إيجاد تسوية شاملة مقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية في الامم المتحدة . وقد كنت أحاول أن أوضح أنه يتعين علينا الآن وبعد أن اتفقنا على الزيارة أن نتحلى بضبط النفس . وبدلا من شن الهجمات وإطلاق العنان لاتهامات ومزاعم لا أساس لها ، لماذا لا نمارس ضبط النفس ونحاول بناء الثقة فيما بيننا ، حتى يهيئ الجانبان مناخا من الثقة ، كيما يتسنى تحقيق هدف الزيارة بأسلوب يفضي الى التوصل الى تسوية مقبولة دوليا .

السيد كوراتين سانتوس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تكلم ممثل اندونيسيا مرة أخرى عن تخلي السلطات البرتغالية عن تيمور الشرقية في آب/أغسطس عام ١٩٧٥ . وبالرغم من أنني لا أود أن أنخرط اليوم في أي جدل عما حدث آنذاك ، ونظرا لما هو في المحك الآن ، أود أن أذكّر الجمعية أنه حتى في عهد حديث وعلى وجه التحديد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، وبعد اجتماع بين وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال سلمت اندونيسيا بأن مسؤولية تنفيذ عملية تصفية الاستعمار لا تزال تقع على عاتق البرتغال .

وأود أيضا أن أعلن أن حكومتي تشارك حكومة اندونيسيا الامل في أن تؤدي هذه الزيارة التي ستتم قريبا الى تسهيل الجهود الرامية الى تحقيق تسوية دولية عادلة لمسألة تيمور الشرقية . فهي لا تزال مسألة تتصل بإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي مدرجة على جدول أعمال هذه الجمعية ، وعلى جدول أعمال لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، وعلى جدول أعمال مجلس الامن ، وهي مسألة تحتاج الى حسم سريع وتسوية عاجلة ، مع إيلاء الاحترام الواجب للحقوق المشروعة للسكان المعنيين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠